الجمهورية اليمنية

البرنامج الوطني للعمل اللائق

٢٠٠٨ – ٢٠١٠

تموز/يوليو ٢٠٠٨

المختصرات

CCA	التقييم القطري المشترك
CEDAW	اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة
CPAP	خطة عمل البرنامج القطري
CSO	مكتب الإحصاء المركزي
DGWW	المديرية العامة للمرأة العاملة
DFID	وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)
DPPRR	خطة التنمية لتخفيف الفقر والإصلاح (٢٠٠٦-٢٠١٠)
EU	الإتحاد الأوروبي
ETF	مؤسسة التدريب الأوروبية
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
FCCI	إتحاد غرف التجارة والصناعة
GAIP	المؤسسة العامة للتأمين والتقاعد
GCSS	المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي
GFWTU	الإتحاد العام لنقابات العمال
GTZ	الوكالة الألمانية التقنية للتنمية
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
MFIs	مؤسسات التمويل الصغري
MOCSI	وزارة الخدمة المدنية والتأمين
MOF	وزارة المالية
MOHR	وزارة حقوق الإنسان
MOI	وزارة الصناعة
MOPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
MOSAL	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
MSME	المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم
NGO	منظمة غير حكومية
NHDRs	التقارير الوطنية للتنمية البشرية
PRSP	وثيقة استراتيجية تخفيف الفقر
RNE	سفارة هولندا
SFD	الصندوق الاجتماعي للتنمية
SMEs	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
SMEPS	هيئة تعزيز المؤسسات الصغيرة والصغرى
SSN	شبكة الأمان الاجتماعي
TVET	التربية والتدريب التقني والمهني

UN	الأمم المتحدة
UNCT	الفريق القطري للأمم المتحدة
UNDAF	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNS	منظومة الأمم المتحدة
WB	البنك الدولي
WFP	برنامج الغذاء العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية
WNC	اللجنة الوطنية للمرأة
WTO	منظمة التجارة العالمية
YMU	إتحاد النساء اليمنيات

مقدمة

يشكّل البرنامج الوطني للعمل اللائق في اليمن إطاراً استراتيجياً وخطة عمل تنفيذية لتدخلات منظمة العمل الدولية، ويعبّر عن الالتزام المشترك للحكومة ومنظمات العمال وأصحاب العمل ومنظمة العمل الدولية، للتعاون حول أهداف محددة تهدف إلى ضمان الفرص للنساء والرجال ليحصلوا على عمل لائق ومنتج في ظروف من الحرية والمساواة والأمن والكرامة. ويستجيب للأولويات الوطنية الحالية ويدعم إطار السياسات القائمه. ويهدف إلى المساهمة في معالجة التحديات وتعزيز الإدارة السليمة والبيئة التشريعية والحوار الاجتماعي، فضلاً عن تحسين القدرات الوطنية لزيادة الفعالية وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية إضافة إلى تحسين قدرات الحكومة على استحداث فرص عمل جديدة.

وتحدّد هذه الوثيقة الأولويات على أساس تحليل قضايا العمل والاحتياجات الوطنية وتحدّد النتائج الواجب تحقيقها والاستراتيجيات للتطبيق خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وقد تمّ تطوير هذه الوثيقة في سياق دعم منّسق من الأمم المتحدة لتكميل الجهود الوطنية بغية تحقيق الغايات التنموية الوطنية.

١. السياق القطري

١,١ لمحة عامة

يبلغ عدد سكان اليمن ١٩,٧ مليون نسمة تقريباً (٢٠٠٤)، أكثرهم من سكان الريف (٧١،٣٦%)، واليمن بلد شاب حيث ٥٠% تقريباً من سكانه لم يبلغوا سن الخامسة عشرة.[١] وبمعدل النمو الحالي للسكان ب ٣%، سوف يصل عدد السكان في ٢٠٥٠ إلى ٥٩,٥ مليون.[٢] ويعتبر اليمن من الدول ذات الدخل الأدنى في المنطقة العربية بإجمالي ناتج محلي سنوي للفرد لا يتخطى ٦٠٠ دولار.[٣] وضع عام ٢٠٠٧، مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليمن في المرتبة ١٥٣ من أصل ١٧٧ بلداً في لائحة الدول ذات التنمية البشرية المتدنية.[٤] وبالرغم من الجهود المبذولة لتخفيف الفقر، لا تزال مستويات الفقر عالية (٣٧% عام ٢٠٠٦) خاصة في المناطق الريفية.[٥]

التشغيل وسوق العمل

تزداد القوى العاملة سنوياً ب ٣,٣%، وقد ازدادت البطالة على مرّ الزمن إلى حدّ كبير فانتقلت من ٩% عام ١٩٩٤ إلى ١١% عام ١٩٩٨ ثمّ ١٦% عام ٢٠٠٥. ويعاني اليمنيون المتعلّمون من أعلى معدلات البطالة: ٤٤% بين الذين حصّلوا تعليماً متوسطاً، و٥٤% بين خرّيجي الجامعات.[٦] ويعكس النمو السريع في القوى العاملة تأثير معدلات الولادة العالية في السابق والجهوزية المتزايدة في السنوات الأخيرة للنساء اليمنيات لدخول سوق العمل. ويعكس النمو البطيء نسبياً للطلب على العمل من جهة أخرى فرص العمل المحدودة في القطاع الخاص وتضخم عدد الموظفين في القطاع العام. ولذا فإنّ التحديات القائمة هائلة: فلا

---

[1] مسح عام ٢٠٠٤، مكتب الإحصاء المركزي، اليمن، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٥

[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم لعام ٢٠٠٦، اليمن.

[3] البنك الدولي، البرنامج القطري، ٢٠٠٦.

[4] اليمن، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[5] تقرير تقييم الفقر في اليمن، البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦.

[6] اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٧.

تتوفر وظائف لتلبية حاجات الوافدين الجدد إلى سوق العمل كل سنة، ومن أجل تخفيف عدد العاطلين عن العمل ومعظمهم من خرّيجي الجامعات الشبان، وبشكل متزايد من النساء.[٧]

وأشار تحليل نتائج مسح الطلب على العمل لعام ٢٠٠٣[٨] إلى أنّ استحداث الوظائف في المؤسسات القائمة على الأرجح لن يُحرز فرق كبير في تلبية الطلب على ١٨٨،٠٠٠ وظيفة جديدة مطلوبة في العام لمعالجة الازدياد السنوي للقوى العاملة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. ومن نتائج هذا الأمر أنّ مشكلة التشغيل في اليمن يجب أن تُعالج ليس من منظور النمو الوظيفي في المؤسسات القائمة ولكن أيضاً من منظور إنتاج الوظائف عبر استحداث المؤسسات وذلك على نطاق واسع جداً. كما تشير نتائج مسح الطلب على العمل إلى الحاجة إلى توسيع وتعزيز برامج التدريب المهني والتعليم الجامعي المتخصص، والىً تطوير المهارات الإدارية عبر برامج التدريب الخاصة. حيث يعتبر عدم توفر المهارات الضرورية واللازمة لسوق العمل أمر أساسي وقد أشارت إليه معظم المؤسسات التي أكدت على عدم التوافق بين العرض والطلب في سوق العمل.

وبالرغم من الحماس مؤخراً لدعم وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اليمن، فلا تزال التحسينات في السياسات الفعلية والممارسة في مختلف النواحي الأساسية للبيئة الاقتصادية ككل محدودة للغاية. وترتبط المبادرات الحكومية الحالية عن كثب ببرامج تخفيف الفقر ولا تعالج المسائل الأوسع نطاقاً المرتبطة بتيسير البيئة التشريعية والإدارية العامة التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.[٩]

وقد ركّزت وثيقة استراتيجية تخفيف الفقر[١٠] على التعليم التقني والتدريب المهني بسبب علاقته المباشرة بتخفيف الفقر والبطالة. وقد استهدفت استراتيجية تخفيف الفقر ازدياداً في التسجيل في المعاهد التقنية والمهنية وتوسيع نطاق معاهد التدريب المهني وتطويرها بموجب حاجات سوق العمل. فضلاً عن ذلك، تمّ التركيز أيضاً على تأسيس مجالات جديدة تناسب النساء واستحداث فرص عمل جديدة.

المبادئ الأساسية والحقوق في العمل

نصّت المادة ٢٤ من الدستور على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وقد صدرت العديد من القوانين المتعلقة بحقوق المواطنين ولم تفرق بين الرجال والنساء. وفي ما يلي التشريعات المتعلقة بالعمل:

١- قانون العمل ١٩٩٥/٥ وتعديلاته، وهو يغطي القطاع الخاص (تمت مراجعته من قبل خبير منظمة العمل الدولية في٢٠٠٧ وسيتم إرسال النسخة المعدله إلى مجلس الوزراء والبرلمان لتصديقه).
٢- قانون الخدمة المدنية، ١٩٩١/١٩ الذي ينظّم الاستخدام في القطاع العام والمختلط والحكومي.
٣- القانون المدني ٢٠٠٢/١٤
٤- قانون تنظيم النقابات العمالية رقم ٢٠٠٢/٣٥.
٥- قانون تحديد الأجور والمعاشات رقم ٢٠٠٥/٤٣.

---

[7] الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في اليمن، نحو إطار استراتيجية للتشغيل، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤.
[8] مهران فرهد، تحليل لنتائج مسح الطلب على العمالة للمؤسسات في اليمن، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤.
[9] الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في اليمن، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٥.
[10] PRSP ٢٠٠٢-٢٠٠٥، MOPIC

٦- قانون التأمينات والمعاشات رقم ١٩٩١/٢٥
٧- قانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٩٩١/٢٦
٨- قانون حقوق الطفل ٢٠٠٢/٤٥
٩- قانون رقم ٢٠٠٣/٢٩ الخاص بالغرف التجارية والصناعية.

وبالرغم من هذه التطورات الحاصلة، إلا أنّ غالبية السكان لا تزال غير مشمولة بهذه الأحكام التنظيمية الرسمية، حيث تعمل معظم القوى العاملة في وظائف القطاع غير المنظم، لاسيما في الزراعة والاقتصاد والحرف المهنية.

وقد صادق اليمن على ٢٩ إتفاقية لمنظمة العمل الدولية بما في ذلك الإتفاقيات الثمانية الرئيسية. كما أن اليمن قد وقع على ثلاث إتفاقيات تشكّل أولوية وهي: إتفاقية تفتيش العمل (رقم ٨١) واتفاقية سياسات التشغيل (رقم ١٢٢) والمشاورات الثلاثية (رقم ١٤٤). ولكن ما تزال هذه الاتفاقيات غير مشمولة في القوانين الوطنية، وهناك الكثير من التحديات في مجال تطبيق معايير العمل الدولية في اليمن، وفي تعديل التشريعات الوطنية لتنسجم مع الاتفاقيات الدولية.

ومع أنّ اليمن قد صادق على اتفاقية القضاء على شتى أشكال التمييز ضدّ المرأة واتّخذ بعض التدابير لمراجعة القوانين التي لا تتماشى وأحكامها، إلا أنّ البلد لا يزال بعيداً عن توفير الظروف التي تتيح للنساء المشاركة الكاملة في التنمية. فالمجتمع اليمني عموماً لا يزال متأثراً إلى حدّ كبير بالنظرة التقليدية لأدوار المرأة والرجل وهناك حاجة إلى تغيّر جذري في النظرة إلى أدوار النساء والرجال من أجل إطلاق الطاقات الكاملة لنصف السكان والإسهام في تنمية البلد.

ويشكّل عمل الأطفال مشكلة متزايدة في اليمن، وإن تُركت من دون رصد فسوف يكون لها نتائج خطيرة على المستقبل والتنمية الاقتصادية في البلاد. وإنّ تحليل الحالة الذي أجراه مشروع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في اليمن يسلّط الضوء على المخاطر التي يواجهها الأطفال في أسوء أشكال عمل الأطفال. فقد تمّ تحديد الأطفال العاملين في الزراعة وفي الطرقات وفي صيد الأسماك على أنهم يعانون من أسوأ أشكال عمل الأطفال.

أمّا فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، فهي محدودة للغاية؛ وأظهرت دراسات عديدة[11] أنّ الاشخاص ذوي الإعاقة لا يمكنهم الوصول إلى إعادة التأهيل المهني أو التدريب أو خدمات التشغيل. ووفقاً للقانون رقم ٢٠٠٢/٢، فإنّ ٥% من مجموع القوى العاملة يجب أن يُخصّص للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنّه في الواقع لا يلتزم أصحاب العمل بهذه الحصة.

الحماية الاجتماعية

وأما برامج الحماية الاجتماعية في اليمن فهي تتضمن نظم التأمينات الاجتماعية وتغطي العمال في القطاع النظامي (القطاع العام والخاص)، وشبكات الأمان الاجتماعي, والتي تتضمن: الصندوق الإجتماعي للتنمية، مشاريع الأسر المنتجة، ومشروع الأشغال العامة، وصندوق رعاية وتأهيل المعوقين. وإضافة إلى هذه الصناديق الخاصة، تم تخصيص جزء من الميزانية الحكومية لتوفير الدعم على السلع والخدمات الأساسية

[11] ماجد ترمساني، مواصفات ذوي الحاجات الخاصة، اليمن، عالم ذوي الحاجات الخاصة لعام ٢٠٠٤، الإصدار رقم ٢٦.

خاصة النفط والنقل. وقد اعتمدت الحكومة شبكة الأمان الاجتماعي كرزمة متكاملة لتخفيف الفقر عبر زيادة الإنتاجية للمجتمعات المحلية والتركيز على جيوب الفقر. وتُحسّن شبكة الأمان الاجتماعي ظروف العيش في المناطق الفقيرة عبر المشاريع التنموية.

وتقوم الحكومة بتوسيع نطاق التأمين الاجتماعي من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة للانضمام إلى نظم التأمينات الاجتماعية، وهذه البرامج ما زالت في مراحلها الأولية. كما إن التأمين الصحي غير متوفر حيث ان ٥٠% من السكان لا تتوفر لهم أي خدمات صحية، و٧٥% من سكان الريف وفق مصادر منظمة الصحة العالمية، وتقوم الحكومة بجهود لتوفير الخدمات الصحية بهدف تحسين الحماية الصحية لعدد كبير من السكان.

الحوار الاجتماعي وإدارة العمل

وقد خضعت بنية إدارة العمل ووظائفها إلى تغيّر مستمر خلال العقد الأخير في اليمن. وقد تخطّت هذه التغيّرات الإصلاحات المطلوبة لغرض التنمية. فلا تعمل إدارة العمل الحالية بأقصى قدراتها ولا تُسهم في تنمية القوى العاملة في اليمن. وهي تتّسم بعدم قدرتها على عرض وتوفير خدمات إلى أصحاب العمل والموظفين، ويحدّ هذا الوضع المؤسف من تنمية سوق عمل تعمل بشكل جيد. وتعتبر خدمات التشغيل غير مناسبة وهناك حاجات ماسة لإصلاح خدمات التشغيل العامة، بالإضافة إلى العراقيل التشريعية والتنظيمية، والمواقع غير المجهّزة بالشكل المناسب والأعداد والقدرات غير الملائمة للموظفين.

وإما الإدارة العامة لتفتيش العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي من أضعف الدوائر في الوزارة. حيث عدد مفتّشي العمل محدود للغاية ولا يمكن أن يغطي العدد الكبير للصناعات المسجّلة و/أو المؤسسات الصغيرة فضلاً عن الاقتصاد غير المنظم غير المراقب من أي جهة حتى الآن والذي يشهد ازدياد في معظم أنحاء اليمن. إضافة إلى ذلك، فإنّ معظم المفتّشين من الرجال، حيث يوجد عدد قليل من النساء غير كافي مما يحول دون التفتيش المناسب لظروف عمل النساء في المؤسسات المختلفة.

وقد أكدت الحكومة والشركاء الاجتماعيين الحاجة إلى بذل الجهود للترويج للحوار الاجتماعي رغم انه ما زال في مراحله الأولية من الناحية النظرية والعملية. وتكمن التحديات الرئيسية في تحسين التركيبة الثلاثية والحوار الاجتماعي، بالإضافة إلى تحسين مستوى التمثيل وخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير المنظم وبين النساء، وذلك من خلال تعديل التشريعات الوطنية للتوافق مع معايير العمل الدولية والقضاء على التمييز أثناء العمل الذي يحد من الحق في المشاركة في المنظمات النقابية والمفاوضة الثلاثية.

أما بخصوص الإطار القانوني الذي ينظم الحوار الاجتماعي في اليمن، فقد أكدت الدراسة حول "التركيبة الثلاثية في اليمن بين التشريعات والتطبيق" في عام ٢٠٠٦، إن الحكومة اليمنية قامت بتهيئة البيئة التشريعية اللازمة التي توفر للعمال الحق في المشاركة في إعداد وتنفيذ السياسات التنموية في اليمن. كما أكدت الدراسة أيضاً ان المادة ٣ من القانون ٣٥ لعام ٢٠٠٢ حول التنظيم النقابي يؤكد ان المجلس التنفيذي لاتحاد العام لنقابات عمال اليمن له الحق في المشاركة في مناقشة الخطط الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك فقد تشكل مجلس العمل طبقاً لنص المادة رقم ١١ من قانون العمل رقم ٥ لعام ١٩٩٥ وتعديلاته، والتي تنص على ان يشكل بقرار من مجلس الوزراء مجلس عمل يتكون من ممثلي الوزارة

وممثلين عن العمال وأصحاب العمل لوضع الخطوط العريضة وتقديم التوصيات للحكومة في المجالات التالية: مشروع قوانين ونظم العمل؛ والسياسة العامة للأجور والحوافز وأي مستحقات أخرى؛ والتدريب والتأهيل المهني للعمال. ويحدد مجلس العمل أسماء أعضاء مجلس العمل ونظام سير العمل فيه.

٢,٢ الاستجابة الوطنية والأولويات

تمّ تطوير خطط عديدة من أجل تعزيز التنمية وتخفيف الفقر في اليمن. في السنوات الأخيرة، وجّهت وثيقة استراتيجية تخفيف الفقر (٢٠٠٢-٢٠٠٥) سياسة الإصلاح الاقتصادي للحكومة بدعم من أسرة المانحين الدوليين في اجتماع المجموعة الاستشارية الذي عُقد في باريس عام ٢٠٠٢. ويكمن الهدف الرئيسي لوثيقة استراتيجية تخفيف الفقر في تخفيف الفقر ب ١٣% عبر التدخلات في أربعة مجالات: النمو الاقتصادي، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين البنى التحتية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية. وبموجب وثيقة استراتيجية تخفيف الفقر، تمّ الشروع في بعض المبادرات المهمة من قبل الحكومة اليمنية بدعم من الأسرة الدولية لتطبيق الاستراتيجيات في مجالات رئيسية مثل التعليم الأساسي والتعليم التقني والتدريب المهني.

فوفقاً للتقرير المرحلي لعام ٢٠٠٥، فإنّ وثيقة استراتيجية تخفيف الفقر لم تحقق بعد النتائج المتوقعة بسبب ضعف القاعدة التحليلية والمبالغة في تقدير قدرات الحكومة على تنفيذ الاستراتيجية بفاعلية.

وسيكون حجر الزاوية لسياسة الحكومة اليمنية في السنوات المقبلة في خطة التنمية لتخفيف الفقر والإصلاح على أساس الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اختير اليمن في عام ٢٠٠٤ من قبل برنامج الألفية للأمم المتحدة على أنه أحد الدول الثمانية الرائدة في التحضير لخطة تنموية ترتكز على الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، صادقت الحكومة مؤخراً على ثالث خطة تنمية لتخفيف الفقر والإصلاح، ٢٠٠٦-٢٠١٠، التي حضرت على أساس تحليل قطري للأهداف الإنمائية للألفية أنجز عام ٢٠٠٥ بمشاركة مختلف الشركاء والجهات المانحة. وتعيد خطة التنمية لتخفيف الفقر والإصلاح التزام اليمن في تحقيق إصلاحات إجتماعية وسياسية واقتصادية تهدف إلى تعزيز الديموقراطية وتحسين الادارة وتطوير مشاركة المواطنين في العمليات التنموية فضلاً عن تعزيز مستوى العيش للسكان. وتحدّد خطة التنمية لتخفيف الفقر والإصلاح النمو السكاني العالي والبطالة المرتفعة وتنمية الموارد البشرية المتدنية والبنى التحتية الهشة على أنها التحديات الأساسية. وعلى المدى الطويل، حدّدت الحكومة ثلاثة أهداف: نقل اليمن من مجموعة التنمية البشرية المتدنية إلى الوسطى بحلول ٢٠٢٥، والحفاظ على نمو اقتصادي أعلى وتخفيض الفقر بالنصف بحلول ٢٠١٥.

وقد دعم البنك الدولي ومؤسسة التدريب الأوروبية تطوير خطة تنمية استراتيجية للتدريب والتعليم التقني والمهني، تُجرى على مراحل ثلاث وتغطي السنوات بين ٢٠٠٥ و٢٠١٤. وقد حُضّرت الخطة الاستراتيجية بهدف توسيع القطاع لاستيعاب ١٥% من الطلاب في الصفوف الثانوية وما بعدها، مع الانتقال من نظام التدريب والتعليم المهني المركّز على العرض في سوق العمل إلى نظام مركّز على الطلب مع تدابير تهدف إلى تحسين الروابط في سوق العمل وإثراء البرامج وتطوير المسؤوليات الإدارية وتنوع التمويل. قد حُضّرت واعتُمدت من الحكومة عام ٢٠٠٦، خطة استراتيجية لإصلاح التعليم العالي، تركز على دور التعليم العالي في النمو الاقتصادي والأبحاث التطبيقية وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين جودة النظام التربوي ككل.

وتعمل الحكومة حالياً مع القطاع الخاص على تطوير خطة استراتيجية لتعزيز الأعمال وبيئة الاستثمار. كما تهدف إلى التزويد بمزيد من المحفزات عن تلك المقدّمة في قانون الاستثمار مما يسرّع انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، ويشجّع الخصخصة، خاصة في مجالات الاتصالات والبنى التحتية.

٣,٢ الشركاء الاجتماعيون

أ – وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

تضمّ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مهامها وزارتين. وتشكّل ناحية "العمل" الوزارة الرئيسية المسؤولة عن كافة المسائل التي ترعى العمل والتشغيل. أما مسؤولية الشؤون الاجتماعية، فهي تتضمن تخفيف الفقر والحماية الاجتماعية والمجموعات الخاصة.

وقد تمت إعادة هيكلة الوزارة أربع مرات منذ ١٩٩٠. فقد كانت وزارة العمل والتدريب المهني، ووزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية في (١٩٩٠–١٩٩٣) ثم تحوّلت إلى وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل (١٩٩٣–١٩٩٧)، ثم وزارة العمل والتدريب المهني ووزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية في (١٩٩٧–٢٠٠١) ومنذ عام ٢٠٠١ وحتى الآن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة التعليم التقني والتدريب المهني وقد أنيط التأمين الاجتماعي بوزارة الخدمة المدنية. ولا شك في أنّ هذه التغييرات وعملية إعادة النشر قد كان لها تأثير سلبي على أداء وقدرات موظفي الوزارة، فضلاً عن التأثير على عملية التنسيق بين مختلف المديريات المعنية بقطاع القوى العاملة. كما كان لها التأثير على العلاقة بين الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومكاتب التشغيل ونظام معلومات سوق العمل ومع الوزارات والمؤسسات المعنية بمسائل تطوير القوى العاملة.

وقد تم تأسيس دائرة للمرأة العاملة أيضاً عام ١٩٩٨ تكمن ولايتها في تعزيز وضع المرأة العاملة وفق "الاستراتيجية الوطنية لتشغيل المرأة" التي تمّ تفعيلها بدعم من برنامج الشراكة بين منظمة العمل الدولية وهولندا (٢٠٠٥–٢٠٠٨).

كما ان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ برامج وسياسات السلامة والصحة المهنية، حيث الإدارة العامة للسلامة والصحة المهنية لديها إدارات في المحافظات ولديها حوالي ٣٥ موظف متخصص بما في ذلك الأطباء، ومفتشي العمل، وموظفي مخابر وغيرهم. وهناك حاجة ماسة إلى بناء القدرات المؤسسية لهذه الإدارة لتتمكن من القيام بمهامها بشكل فعال.

وهناك حاجة لتطوير دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتفعيل البيئة التشريعية والتنظيمية والإدارية الملائمة، مثل تشريعات سوق العمل وإدارة العمل ومكاتب التشغيل لتوفر خدمات ملائمة للمواطنين.

وهناك حاجة إلى مساعدة منظمة العمل الدولية من أجل دعم إدارة علاقات العمل التي تتناول المسائل المرتبطة بنقابات العمل وثقافة العمل والحوار الإجتماعي والمفاوضة الجماعية وفضّ نزاعات العمل.

ب– الإتحاد العام لنقابات العمال في اليمن

بدأت الحركة النقابية في اليمن في نهاية الأربعينات من القرن الماضي حيث ظهرت التجمعات العمالية وشكلت لها جمعيات لحماية حقوق العمال والمطالبة في تحسين ظروف العمل، وتم تأسيس أول اتحاد نقابي

عمالي في عام ١٩٥٦. وفي عام ١٩٧٠ نص قانون العمل على حق اتحاد العمال بالوجود، وفي حين بدأ إنشاء الإتحاد بحلول ١٩٨٤، إلا أنه أصبح مؤسسة رسمية خلال فترة ١٩٩٠ و١٩٩٣ ومقرها في صنعاء. وقد تم عقد مؤتمر الاتحاد العام لنقابات العمال التاسع في آذار/مارس ٢٠٠٨ ويعتبر الأول منذ تحقيق الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠ وقد تم انتخاب هيئة قيادية جديدة، وأكدت توصيات المؤتمر على ما يلي:

- نشر وتعزيز الممارسة الديمقراطية الداخلية في إطار النقابات بمختلف هيئاتها وأطرها القاعدية والقيادية؛
- العمل على توسيع قاعدة العمل النقابي، والحوار الاجتماعي، والمفاوضة الجماعية ومهارات المفاوضة؛
- الدفاع عن مصالح العمال ومكتسباتهم وخاصة فيما يتعلق بالحقوق المعيشية وظروف العمل؛
- رفع مستوى الوعي النقابي بوضع برامج لعقد دورات تأهيلية للنقابيين المستجدين في شتى المجالات التنظيمية والقانونية والاقتصادية والثقافية وتشريعات العمل؛
- المشاركة في القرارات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالضمان الاجتماعي، وسياسات الأجور، وتحسين مستوى المعيشة؛
- السعي للمشاركة في إحداث تعديلات قانون التأمينات الاجتماعية بهدف تحسين مزاياه وشمولية العاملين، ومطالبة الحكومة بسرعة إصدار قانون ونظام التأمين الصحي لكافة العاملين؛
- توسيع المشاركة والعضوية في الاتحاد وخاصة للعاملين في القطاع الخاص والشباب؛
- تعزيز المشاركة الفعلية على المستوى الوطني وتعبئة الطاقات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- السعي لزيادة الدفع بمشاركة المراة في العمل النقابي وفي إطار قيادة النقابات وكذا الاهتمام بالشباب العامل في إطار مشاركتهم النقابية.

وقد تمّ تأسيس دائرة للنساء والأطفال عام ٢٠٠١. ويتضمن دور المديرية تعزيز وعي النساء بحقوقهن القانونية وحقوقهن بتمثيل نساء أخريات في النقابات. وقد تم انتخاب ٢٤ أمراة في المؤتمر الأخير للاتحاد.

ج- الإتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

يشكّل الاتحاد المظلّة التي تضمّ ١٨ غرفة صناعة وتجارة تأسست في مختلف المدن الكبرى ويمثّل الاتحاد القطاعين الخاص (٨٠% مؤسسات خاصة) والعام (٢٠% مؤسسات عامة) في اليمن.

أما الخدمات المقدّمة من الاتحاد إلى أعضائه وإلى المؤسسات فمحدودة في نطاقها وحجمها. حيث الوضع المالي لمعظم الغرف لا يتيح اللجوء إلى القدرات العالية المستوى مما يُضعف بدوره موقع ودور هذه المنظمات. إضافة إلى ذلك، فإن الوضع الإقتصادي الصعب القائم في البلد يضع ضغوطاً كبيرة على المؤسسات الخاصة التي يستحيل إيفاؤها لالتزاماتها المالية كأعضاء في الإتحاد في معظم الأحيان.

وهناك مشروع لإصلاح بنية الاتحاد من أجل تركيز أنشطته على مسائل محددة مثل تحسين بيئة الاستثمار.

وفي صنعاء، تمّ مؤخراً تشكيل لجنة لسيدات الأعمال. وبالمقارنة مع الشركاء الاجتماعيين، فإنّ غرف التجارة والصناعة تحتاج إلى مساعدة تقنية في مجال دعم حقوق المرأة. ويمثل إدماج سيدات الأعمال في برامج الاتحاد أحد إسهامات الاتحاد في دعم المرأة اليمنية.

وغالباً ما تعمل منظمات أصحاب العمل مع اتحاد العمال في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على العمل والتشغيل. وتبقى التحديات الرئيسية لتحسين البنية الثلاثية والحوار الإجتماعي في اليمن رهن بزيادة نطاق التمثيل الثلاثي لأطراف الإنتاج.

٤,٢ الأمم المتحدة في اليمن: التنسيق والتعاون بين منظمة العمل الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى

وكما يرد بوضوح في التقييم القطري المشترك، وعلى أساس التقييم الذاتي للحكومة حول التقدّم المحرز بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، فإنّ اليمن ليس على المسار الصحيح الذي يتيح تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥ من دون إعادة توجيه جذرية للسياسات وتوفير أموال إضافية وبناء القدرات المؤسسية والبشرية.

وقد شاركت المنظمة في إعداد التقييم القطري المشترك وإعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للفترة (٢٠٠٧-٢٠١١) وتقوم حاليا بالمشاركة في مراجعة النتائج وخطة المتابعة من خلال المشاركة في مجموعات عمل المساواة بين الجنسين، والنمو المساعد للفقراء والخدمات الاجتماعية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك تقوم مستشارة مشروع المرأة بتمثيل منظمة العمل الدولية في كافة اجتماعات فريق عمل الأمم المتحدة.

وقد أدت المهمة المتعددة التخصصات برئاسة المدير الإقليمي للدول العربية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى تعريف أعضاء الفريق الوطني للأمم المتحدة على مفهوم العمل اللائق، والإضاءة على إنجازات المنظمة في اليمن، وقد تم اعتبار تقييم النوع الذي تم بالمشاركة بين منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان كنموذج للتعاون بين المنظمات الدولية.

وتأتي ثلاثة من نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية الأربعة بموازاة الاهتمامات الرئيسية لبرنامج العمل اللائق المُقترح من منظمة العمل الدولية لليمن. وهذه هي: ١) تحسين القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية؛ ٢) إنشاء بيئة تعزّز التشغيل الفاعل والمستدام للموارد الذي يؤدي إلى نمو متوازٍ واستحداث الوظائف في القطاعات الواعدة مع التركيز على الشباب والنساء؛ ٣) وتعزيز الشفافية والمساءلة للمؤسسات العامة ومشاركة كافة المواطنين في صنع القرار المحلي والوطني المنتظم ضمن نطاق المعاهدات الدولية التي صادقت عليها جمهورية اليمن.

وتنسّق منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالين: تحسين القدرات المؤسسية والبشرية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية وفي الاستخدام الفاعل والمستدام للموارد لاستحداث الوظائف العادل، والنمو في الوظائف مع التركيز على النساء والشباب. وبشكل خاص، سوف يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء القدرات

المؤسسات اليمنية لتدريب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، سيّما الشباب والنساء، بالمهارات المطلوبة ورزمة من خدمات الدعم لدخول العمالة الرسمية أو الشروع في أنشطة العمل للحساب الخاص. كما ستقوم المنظمتين بالتعاون في دعم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لبناء قدرات إدارة نظم معلومات سوق العمل وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

وتتشارك اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية أهدافاً مشتركة خاصة حماية الأطفال وبشكل خاص الذين يعيشون في ظروف صعبة. وقد ظهر هذا الهدف في الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لخطة عمل البرنامج القطري لليونيسيف. ومن الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لخطط عمل البرامج القطرية هدف "تحسين مستوى القدرات الوطنية/المحلية للحكومة، المؤسسات المحلية، والمجتمعات لإنشاء بيئة تحمي كل الأطفال." وإنّ لهذا الهدف الاستراتيجي نتائج عديدة منها ما يأتي بموازاة الاهتمامات الرئيسية للبرنامج الوطني للعمل اللائق في اليمن لمنظمة العمل الدولية سيما مكافحة تهريب الأطفال وتوعية الجهات الوطنية على أهمية حماية الأطفال العاملين وضحايا التهريب.

كما ستقوم منظمة العمل الدولية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعزيز قدرات اللجنة الوطنية للمرأة، والجهات الوطنية المسؤولة عن مساواة المرأة وتقوية قدرات المرأة في اليمن. وتقوم اللجنة الوطنية للمرأة باعتماد التقييم الخاص بالنوع الاجتماعي بهدف تقييم الاحتياجات لدمج قضايا النوع في المؤسسات والوزارات اليمنية.

وقد تم تحديد مجالات تعاون أخرى مع برنامج الغذائي العالمي في مجال الحد من التسرب المنزلي ومكتب الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين في مجال توفير فرص عمل للاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة في مجال العاملات الأجنبيات في المنازل.

٣- النتائج التي تحققت والتعاون التقني خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧

الهدف الاستراتيجي (١)

- تمّ تعديل مسودة قانون العمل وفق معايير العمل الدولية ومناقشتها مع الشركاء الثلاث في آب/أغسطس ٢٠٠٧.
- تمّ اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة عمل الأطفال من قبل الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
- تمّ تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع التعاون التقني للقضاء على عمل الأطفال خلال الفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥. أما المرحلة الثانية من المشروع، فتمتد من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨؛ واتُّخذت خطوات لإدراج عمل الأطفال في ثالث خطة خمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية واستراتيجية الشباب والأطفال. وتمّ إنشاء ثلاثة مراكز لتأهيل الأطفال العاملين في صنعاء وعدن وسيون وعشرة برامج عمل قد تمت المصادقة عليها تقنياً وبدأ تنفيذ أنشطتها. وتستهدف هذه البرامج ١٧٥٠ طفلاً عاملاً و١٤٥٠ من أخوتهم وأخواتهم و٧٩٠ عائلة. وأجرت منظمة العمل الدولية دراسات للتقييم السريع حول الفتيات العاملات في ثلاث محافظات يمنيات. وتمّ إنشاء نظام قاعدة بيانات حول عمل الأطفال في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. كما تمّ التنسيق في عمليات تدخّل فاعلة لمنع حالات استغلال الأطفال وبشكل خاص الفتيات في أسوأ أشكال عمل الأطفال.

الهدف الاستراتيجي (٢)

- تمّ تحضير الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وخطة العمل الوطنية ومناقشتهما مع مجموعة واسعة من الوزارات الرئيسية والشركاء الاجتماعيين وغيرهم من الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين.
- وقد عملت منظمة العمل الدولية كشريك في التنفيذ لمشروع مموّل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "استراتيجية تطوير نظام معلومات سوق العمل والموارد البشرية" (٢٠٠٤-٢٠٠٦) بهدف تطوير القدرات الوطنية للتخطيط عبر تدريب الموارد البشرية والتأسيس لنظام معلومات سوق العمل وتطوير مكاتب التشغيل.

الهدف الاستراتيجي (٣)

- وفي مجال الحماية الاجتماعية، تمّ إجراء "دراسة للتعرف على وضع الضمان الإجتماعي" من قبل منظمة العمل الدولية في ٢٠٠٥ تضمّن معلومات حول برامج الحماية الاجتماعية الرسمية القائمة والخدمات المرتكزة على المجتمع المحلي المقدّمة إلى العاملين في الاقتصاد غير المنظم. إضافة إلى ذلك، نُظّمت ورشة عمل حول إحصاءات الأمن الإجتماعي مع الشركاء الوطنيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.
- قامت منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الألمانية التقنية للتنمية في ٢٠٠٧ بإرسال بعثة مشتركة إلى اليمن لتقييم نظام التأمين الصحي الوطني واقتراح الخيارات للتنفيذ.
- قامت المنظمة بتنفيذ دراسة جدوى حول تحسين الوصول للخدمات الصحية في اليمن بتمويل من منظمة الصحة العالمية، وقد ركزت الدراسة على توسيع نطاق الحماية الصحية للعمال في الاقتصاد غير المنظم وعائلاتهم.
- تمّ تحضير دراسة وضع خارطة حول النساء العاملات كخادمات منزليات مع التركيز على العاملات المهاجرات عام ٢٠٠٦.

الهدف الاستراتيجي (٤)

- خلال ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، تمّ تنفيذ مشروع إقليمي دولي لمنظمة العمل الدولية وDANIDA حول "برنامج تثقيف العمّال" بهدف مساعدة النقابات على تطوير المؤسسات الديموقراطية وتعزيز قدراتها في الدفاع عن مصالح وتطلعات العمال اليمنيين وتعزيزها. وبشكل خاص، سعى المشروع عبر تعزيز مشاركة المرأة في الحياة النقابية إلى تحسين ظروف المعيشة والعمل للنساء اليمنيات عموماً. وساهم المشروع في تعزيز الطابع الاجتماعي للعولمة والتطوير المستدام لنقاشات السياسات على المستوى الوطني داخل عملية استراتيجية تخفيف الفقر.

قضايا النوع الاجتماعي

- إنّ منظمة العمل الدولية، بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومديرية المرأة العاملة، وبدعم من الحكومة الهولندية، قد نفّذت مشروع تعاون تقني حول تعزيز المساواة بين الجنسين في اليمن. وقد حدّدت المرحلة الأولى من المشروع (٢٠٠٥-٢٠٠٧) بعنوان "تطوير

الآليات الوطنية لتعزيز عمل المرأة" على أساس الاستراتيجية الوطنية لعمل المرأة (٢٠٠١-٢٠١١) وركّزت على تعزيز قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والشركاء في تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية حول عمل المرأة. وقد تمّ تمديد المشروع لمرحلة ثانية (٢٠٠٦-٢٠٠٨) بعنوان "تعزيز العمل اللائق والمساواة بين الجنسين في اليمن" وقد ركز المشروع على تعزيز العمل اللائق والنوع الاجتماعي على المستوى الكلي. وتتضمن أنشطة المشروع شبكة مناصرة للسياسات للنساء العاملات في قطاع الصحة والتربية والزراعة وتوعية أكثر من ٢٠ ألف إمرأة ورجل عامل على حقوقهم بموجب ولاية العمل اللائق والمساواة بين الجنسين ومنصة للمناصرة لتشجيع النظرة الإيجابية للنساء العاملات في اليمن عبر وسائل الإعلام.

- إنّ مكتب النوع الإجتماعي في منظمة العمل الدولية في المقرّ الرئيسي قد عمل بالتنسيق مع المكتب الإقليمي للدول العربية ومشروع ILO/NPP في اليمن على تنفيذ مراجعة حالة النوع الاجتماعي في اليمن. وتضمّن هذا التمرين تدريب ٢٥ ممثلاً من مؤسسات الحوار الاجتماعي واللجنة الوطنية للمرأة على منهجية التدقيق في النوع الاجتماعي وتمرين تدقيق/مراجعة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وNPIC.
- مشروع لتعزيز الحوار الاجتماعي كوسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين وإعادة مسائل تشغيل المرأة على جدول أعمال الشركاء الاجتماعيين. وقد شكّل برنامج منظمة العمل الدولية حول العمل اللائق والمساواة بين الجنسين نقطة انطلاق استراتيجية للحوار الاجتماعي. وأجريت مبادرات عديدة في ما يتماشى وتطوير القدرات الخاصة بالحوار الاجتماعي.

الدروس المستخلصة

- الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية للشركاء الثلاثة لمنظمة العمل الدولية والحاجة إلى إدماج هدف بناء القدرات كعنصر أساسي في كافة التدخلات. ومن الضروري أن يتم الأخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع ليكون تخطيط البرامج والأنشطة واقعي.
- تطوير شراكة مع هيئات الأمم المتحدة العاملة والمؤسسات الوطنية في اليمن للتأكيد على أهمية الشركة للوصول إلى نتائج ايجابية في العمل.

٤- أولويات البرنامج الوطني للعمل اللائق ونتائجه

إن الهدف التنموي للبرنامج الوطني للعمل اللائق هو المساهمة في تخفيف الفقر وتحقيق التنمية البشرية عبر العمل اللائق. حيث أصبح الرابط الأساسي بين استحداث الوظائف والعمل اللائق للجميع، مع تخفيف الفقر، موضوعا أساسيا في جدول الأعمال الدولي. ونتيجة لذلك، تمت المطالبة به كأحد المؤشرات للهدف الإنمائي الأول للألفية حول تخفيف الفقر. إنّ معالجة تخفيف الفقر من منظور جدول أعمال العمل اللائق يستوجب المشاركة الثلاثية والحوار الاجتماعي مما بدوره يسهّل الملكية الوطنية لاستراتيجيات تخفيف الفقر. وبات التسجيل الجديد لاستراتيجيات تخفيف الفقر أكثر ارتباطاً بالتشغيل وينصّ على دعم السياسات والتشغيل المنتِج والحماية الاجتماعية. ومن خلال التعاون الوثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ستشجّع منظمة العمل الدولية التكامل والتنسيق في البرنامج الوطني للعمل اللائق والاستراتيجية الوطنية للتشغيل في خطة التنمية اليمنية الثالثة لتخفيف الفقر والإصلاح، ٢٠٠٦-٢٠١٠.

وتمت صياغة الأولويات للبرنامج الوطني للعمل اللائق لمنظمة العمل الدولية المُقترح في اليمن للاستجابة للاحتياجات التي تمّ تحديدها في القسم السابق. وتمّ تصنيف هذه الأولويات في ثلاثة مجالات رئيسية تشكّل المكونات الرئيسية للبرنامج الوطني للعمل اللائق: تطوير إدارة العمل والبيئة التشريعية وفق معايير العمل الدولية، وتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال، وتحسين قدرات الحكومة على إنتاج فرص عمل جديدة.

وقد تم تحضير البرنامج وفق الآلية التالية بهدف إشراك الحكومة، والشركاء الاجتماعيين والجهات ذات العلاقة الأخرى لتحضير البرنامج الوطني للعمل اللائق:

- تم تحضير ورقة مفهوم أساسية حول العمل اللائق من قبل خبير وطني تحدد الأولويات الوطنية، وتحلل التعاون السابق مع منظمة العمل الدولية، ونواحي العجز في العمل اللائق في اليمن بهدف تحديد المجالات الأساسية للبرنامج الوطني للعمل اللائق في اليمن.
- قام فريق متعدد الاختصاصات من المكتب الإقليمي للدول العربية برئاسة المديرة الإقليمية بمهمة إلى اليمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وقد تم تنظيم ورشة عمل ثلاثية بهدف البدء بمناقشة نتائج وتوصيات ورقة المفهوم. بالإضافة إلى الشركاء الثلاث للمنظمة تم الاجتماع مع وزير الداخلية، وزير حقوق الإنسان، وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزير الصناعة والتجارة، وزارة التعليم التقني والتدريب المهني، وزارة المالية، ممثلين عن البرلمان، الهيئة العامة للضمان الاجتماعي، محافظ عدن، وعدد من الجهات الوطنية الأخرى. وتم الاجتماع أيضاً من الجهات المانحة مثل البنك الدولي، الاتحاد الأوربي، الهيئة الألمانية للتنمية، السفارة الهولندية، السفارة البريطانية، والسفارة اليابانية.
- تم تحضير مسودة البرنامج الوطني للعمل اللائق وقد تم ارسال بعثات استشارية أخرى لليمن بهدف مناقشة التدخلات المقترحة وبعض التفاصيل التقنية مع الشركاء الثلاثة.
- تم تنظم ورشة عمل ثلاثية حضرها أكثر من ٦٠ مشارك يمثلون الجهات الوطنية ذات العلاقة في نيسان ٢٠٠٨، وتمت مناقشة مسودة البرنامج الوطني للعمل اللائق والخطة التنفيذية.
- تم تعديل مسودة البرنامج وفق ملاحظات الحكومة والشركاء الاجتماعيين.
- تم إرسال النسخة النهائية إلى آلية تدقيق النوعية في جنيف للقيام بتقييم البرنامج.

٤,١ الأولويات والنتائج (٢٠٠٨-٢٠١٠)

الهدف التنموي

المساهمة في تخفيف الفقر وتحقيق التنمية البشرية عبر العمل اللائق

الأولويات والنتائج

I. تطوير إدارة العمل والبيئة التشريعية وفق معايير العمل الدولية

١. تعزيز الإطار القانوني وقدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على تنفيذ القوانين ومتابعة تطبيقها وفق معايير العمل الدولية.

٢. تحسين مشاركة العمال وأصحاب العمل في صياغة السياسات عبر الحوار الاجتماعي

II. تعزيز القدرات الوطنية لزيادة فعالية وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية

٣. تقوية وتوسيع نطاق تغطية الأمن الاجتماعي لتشمل أكبر عدد ممكن من العمال غير المشمولين وأسرهم

III. تعزيز قدرات الحكومة على إنتاج فرص عمل جديدة

٤. تحسين إطار السياسات والقدرات المؤسسية لتحليل معلومات سوق العمل ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

٥. تطوير الإطار المؤسسي والآليات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنفيذ ثقافة المبادرة الذاتية.

٦. تعزيز تنافسية المرأة ووصولها إلى الأنشطة المولّدة للدخل في سوق العمل.

(راجع أيضاً الملحق ١، إطار النتائج والنموذج للبرنامج الوطني للعمل اللائق)

٤,٢ الاستراتيجية الإجمالية ومراحل البرنامج

سوف تُدمج مكونات البرنامج الوطني للعمل اللائق بشكل كامل في الاستراتيجيات الوطنية وخطط التنمية مما يضمن مركزية معايير العمل الدولية والنوع الاجتماعي والبنية الثلاثية والحوار الاجتماعي. وتمّ تحديد الدعم والمساعدة للحكومة والشركاء الاجتماعيين في مجالات الأولوية وفي تحقيق نتائج البرنامج الوطني للعمل اللائق وسيكون ذلك عبر نهج وتدخلات متعددة المكونات ومنسّقة على أساس الأولويات الوطنية الحالية والميزة التنافسية لمنظمة العمل الدولية.

تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي حاليا بمراجعة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر وتشكل هذه المراجعة فرصة لإدماج البرنامج الوطني للعمل اللائق في الخطة الوطنية للتنمية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

سيتم تعزيز نهج منسّق لبناء القدرات المؤسسية لتعزيز قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال والشركاء الآخرين المرتبطة بتحقيق الأهداف التنموية الوطنية لليمن في ما يتعلق بمسائل العمل والتشغيل وتخفيف الفقر.

وبصفته أول برنامج وطني للعمل اللائق في البلاد، سيكون للبرنامج مدة أولية لثلاث سنوات. وسيتيح ذلك توفيقه مع خطط التنمية الوطنية مما يضمن تركيزاً أقوى لتوزيع الموارد ومرونة أكبر في مراجعة وتقييم نتائج البرنامج واتّخاذ التدابير التصحيحية الضرورية.

الأولوية رقم ١: تطوير إدارة العمل والبيئة التشريعية وفق معايير العمل الدولية

١- تعزيز الإطار القانوني وقدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على تنفيذ القوانين ومتابعة تطبيقها وفق معايير العمل الدولية.

استراتيجية البرنامج
سيتم تطوير وتعزيز إدارة العمل وفق معايير العمل الدولية وتحسين القدرات لتنفيذ قانون العمل وإدارة العمل الفاعلة والعلاقات الصناعية السليمة والتركيبة الثلاثية والحوار الاجتماعي في مكان العمل.

من الضروري ان تكون قوانين وتنظيمات العمل التي تطبّق المبادئ الأساسية والحقوق في العمل فعالة لجعل علاقات العمل أكثر عدلاً ولضمان إحترام النقابات وحرية التنظيم والمفاوضة الجماعية. وقد قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية في تعديل قانون العمل ليتماشى مع معايير العمل الدولية والاتفاقيات المصادق عليها في عام ٢٠٠٧. وسوف تنظّم منظمة العمل الدولية تدريباً للخبراء القانونيين في وزارات الدولة ومنظمات أصحاب العمل والعمال، وتعزز قدرات المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ القوانين بما في ذلك إدارة العمل وتفتيش العمل.

كما ستقوم منظمة العمل الدولية بتقديم المساعدة التقنية والخدمات القانونية للوزارة حول ملاحظات خبراء منظمة العمل الدولية حول اتفاقيات العمل الدولية المصدقة من قبل الحكومة اليمنية بهدف تطبيقها بشكل كامل، بالإضافة إلى الالتزام بتقديم التقارير لمنظمة العمل الدولية وفق الأصول المتعارف عليها. ومن الضرورة بمكان ان نذكر ان معايير العمل الدولية المصدقة من قبل الحكومة اليمنية لا ترسل الى مجلس النواب ، وان لجنة الخبراء في المنظمة قد ذكرت هذا الموضوع في ملاحظاتها الى الحكومة، ويمكن أن توفر منظمة العمل الدولية الخبرة والمشورة في هذا المجال.

كما ستوفر المنظمة الدعم للوزارة لتطبيق الاتفاقية رقم ٢٩ حول العمل الجبري، وخاصة ان قانون العمل الجديد لم يعتمد بعد، والذي يؤكد على حق العامل بالاستقالة من العمل بدون شرح الاسباب بشرط ان يتم اعلام صاحب العمل قبل شهر واحد من تاريخ الأستقالة.

وقد يأتي التقدّم المُحرز على المستوى الوطني في تنفيذ إعلان المنظمة حول المبادئ الأساسية والحقوق في العمل في أشكال متنوعة. وتتضمن الخطوات الترويج، ومدونات الممارسة، والتغيرات في القوانين والسياسات والإصلاح المؤسسي وتنفيذ القوانين وتمكين الشركاء الاجتماعيين. وستركّز منظمة العمل الدولية على تعزيز قدرة الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال على تطوير التدابير الفاعلة لتحسين إدارة العمل والبيئة التشريعية في معالجة مسائل إقتصادية ومسائل العمل والمسائل الاجتماعية.

وستقوم المنظمة باستعمال النهج الجديدة والأدوات والبرامج التي طوّرتها والمرتبطة بإدارة العمل جزءاً أساسياً لتعزيز القدرات المؤسسية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وسيتم إيلاء أهمية للأنظمة والآليات الضرورية من أجل تعزيز حقوق العمال في ما يتماشى واتفاقية إدارة العمل، ١٩٧٨ (رقم ١٥٠). وسيتم ذلك عبر التركيز على مجالات الأولوية المحددة لبناء القدرات التي تتماشى والوظائف الأربع الرئيسية لإدارة العمل كما حددتها اتفاقية منظمة العمل الدولية: قوانين وسياسات العمل؛ تفتيش العمل والأبحاث؛

العلاقات الصناعية والحوار الاجتماعي؛ والتشغيل والخدمات الاستشارية. وسوف تشجّع منظمة العمل الدولية إدارات العمل على ممارسة الحوار الفاعل والمستدام مع منظمات أصحاب العمل والعمال حول مسائل التشغيل وتحسّين الخدمات وتعزيز سياسات العلاقات الصناعية لصالح الشركاء الاجتماعيين وسوق العمل ككل. وسوف تعمل منظمة العمل الدولية على تعزيز المصادقة على الاتفاقية رقم ١٥٤ لعام ١٩٨١ الخاصة بالمفاوضة الجماعية.

تتطلب إدارة العمل السليمة وتحسين القدرة على تنفيذ القوانين أنظمة تفتيش عمل قوية كجزء لا يتجزأ من إدارة العمل السليمة وعلاقات سليمة بين الإدارة والعمل على أساس قوانين العمل الحديثة. وستعزّز منظمة العمل الدولية المصادقة على معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة وتنفيذها كما ستوفّر المساعدة التقنية لعمليات تدقيق تفتيش العمل الثلاثية وصياغة وتنفيذ خطط العمل الوطنية وفق اتفاقية تفتيش العمل لعام ١٩٤٧ (رقم ٨١)، وإتفاقية تفتيش العمل (الزراعة) لعام ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)، واتفاقيات السلامة والصحة المهنية، (رقم ١٥٥، ١٦١، ١٧٠، و١٨٧).

وستعزّز منظمة العمل الدولية اعتماد ممارسات التفتيش الحديثة المركّزة على الوقاية وتدمج تفتيش العمل بفاعلية أكبر في برامج أخرى. وستُبذل جهود كبيرة لتحسين التفتيش، خاصة في ما يتعلق بأسوأ أشكال عمل الأطفال والقطاع غير المنظم. وستركّز منظمة العمل الدولية على تعزيز استخدام وتدريب المفتشات لضمان التفتيش المناسب لظروف النساء العاملات.

وستستخدم منظمة العمل الدولية قاعدة المعرفة التي طُوّرت عبر مشروعين للتعاون التقني نُفّذا في اليمن حول المساواة بين الجنسين والعمل اللائق لتحديد التدابير الإضافية الآيلة إلى تحسين وضع المساواة بين الجنسين، مع إيلاء أهمية خاصة للمجموعات المعرّضة من النساء العاملات الفقيرات وللتأثير على السياسات الوطنية. وستتّسق هذه التدابير والبرامج مع اتفاقية التمييز (في الإستخدام والمهنة)، لعام ١٩٥٨ (رقم ١١١) وإتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية لعام ١٩٨١ (رقم ١٥٦) واتفاقية حماية الأمومة لعام ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣). ومن الضروري أن نذكر هنا ان لجنة الخبراء في المنظمة قد أثارت موضوع الاتفاقيتان رقم ١٠٠ و١١١ والحاجة إلى التوعية حول مبادئ عدم التمييز في العمل والأجر.

وستستمر منظمة العمل الدولية بتوفير المساعدة التقنية لإحراز التقدّم في تطبيق الاتفاقيتين رقم ١٣٨ و١٨٢ عبر التغيير القانوني وجمع البيانات وأنظمة رصد عمل الأطفال وبرامج تأهيل الأطفال العاملين، والهدف هو في تعزيز التقدّم المُحرز خلال السنوات الأخيرة من تجربة منظمة العمل الدولية في تنفيذ برامج عمل الأطفال. وستقوم المنظمة بايلاء اهتمام خاص بالطفلة العاملة وخاصة ان المنظمة قد طورت أدوات وبرامج وممارسات جيدة حول النوع الاجتماعي وعمل الأطفال في اللغة العربية. وستطبّق منظمة العمل الدولية تدخلات مهمة كمساهمة لتحقيق الهدف الوطني القائم على القضاء على أسوء أشكال عمل الأطفال في المدى المتوسط وإنشاء المؤسسة الاجتماعية لمعالجة كافة الأشكال الأخرى لعمل الأطفال على المدى الطويل. وستركّز هذه التدخلات على المتابعة الضرورية لترجمة الاستراتيجية الوطنية للقضاء على عمل الأطفال في أفعال ملموسة وعملية ضد عمل الأطفال على المستويات الحكومية، المركزية والقطاعية والمحلية. وسيولي البرنامج الوطني للعمل اللائق الأولوية للتكامل الشامل لمسائل عمل الأطفال واستخدام الشباب في السياسات والبرامج التنموية الوطنية. وستركّز الاستراتيجية على التعاون مع فريق العمل العالمي حول عمل الأطفال والتعليم للجميع. وفيما يُستكمل مشروع عمل الأطفال بحلول أيار/مايو ٢٠٠٨،

سيتم تطوير إطار جديد للمساعدة التقنية على أساس توصيات تقييم المشروع الذي سيُجرى في شهر آذار ٢٠٠٨.

ستقوم المنظمة بتوفير الدعم التقني لتطوير الإجراءات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية في مكان العمل من خلال برامج منظمة العمل الدولية، والمعلومات، والبرامج التدريبية والأدوات العملية. وسيتم الترويج لاستعمال توجيهات منظمة العمل الدولية الخاصة بإدارة نظم وبرامج السلامة والصحة المهنية وسيتم توجيه اهتمام خاص إلى العمل الخطر في بعض القطاعات الصناعية وتحسين القدرات الوطنية في الوقاية من الأمراض والإصابات المهنية.

وستقوم المنظمة بدعم تنفيذ برنامج وطني حول السلامة والصحة المهنية بهدف تحسين ظروف العمل من خلال تطوير التشريعات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية وبناء قدرات الوزارة والشركاء الاجتماعيين لتأسيس نظام خاص لضبط الأعمال الخطرة الأساسية وتأسيس مختبرات خاصة للسلامة والصحة المهنية وتطوير قاعدة معلومات حول إصابات وأمراض العمل.

المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء - عدد المواد والقوانين المصدق عليها التي تم تعديلها وفق معايير العمل الدولية - نسبة مفتشي العمل المدربين اللذين يقومون بعملهم وفق المعايير الدولية - توصيات تقييم تفتيش العمل المطبقة من قبل الوزارة - توصيات التقييم المستقل لمشروع عمل الأطفال التي تم اعدادها في ٢٠٠٨ والتي تم تنفيذها من قبل الحكومة والشركاء الاجتماعيين.	
النتائج	**الشركاء**
١,١ مراجعة التشريعات الخاصة بالحقوق الأساسية وعمل الأطفال والمساواة بين الجنسين وتأسيس النقابات وفق اتفاقيات منظمة العمل الدولية.	– وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – وزارة حقوق الإنسان – منظمات العمال – منظمات أصحاب العمل – وكالات الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي
١,٢ تعزيز قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والشركاء الاجتماعيين لتعزيز معايير العمل الدولية وتنفيذ قانون العمل.	
١,٣ تعزيز تفتيش العمل وفق اتفاقيات العمل الدولية رقم ٨١، ١٢٩ و١٥٥	
١,٤ تعزيز القدرات الوطنية والمحلية لضمان الوقاية والحماية وخدمات التأهيل للأطفال العاملين، مع إيلاء أهمية خاصة لأسوأ أشكال عمل الأطفال في ما يتفق واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و١٨٢.	
١,٥ تعزيز قدرات الحكومة والشركاء الاجتماعيين لتطوير سياسات وبرامج السلامة والصحة المهنية.	

٢. تحسين مشاركة العمال وأصحاب العمل في صياغة السياسات عبر الحوار الاجتماعي

استراتيجية البرنامج

يعتبر الحوار الاجتماعي والتركيبة الثلاثية أمر أساسي في تعزيز وتشغيل جدول أعمال العمل اللائق. ويستوجب تعزيز الحوار الاجتماعي توافر منظمات أصحاب عمل وعمال قوية وتمثيلية وديموقراطية لديها القدرة على المشاركة الكاملة والفاعلة. وستعزّز منظمة العمل الدولية وتقوّي الحوار الاجتماعي والحرية النقابية وحرية المؤسسات للحوار والمفاوضة الجماعية بهدف تعزيز العمل اللائق. وسوف يتم إتباع نهج متكامل للحوار الاجتماعي وقانون العمل وإدارة العمل من أجل توفير إطار قوي للإدارة السليمة. ويستوجب التأكد من فعالية وإنصاف المؤسسات والسياسات لتوفير الاستجابة من ناحية النوع الاجتماعي في كافة هذه المجالات وسيتم العمل بشكل فاعل على هذا الموضوع.

إنّ بناء قدرات منظمات أصحاب العمل والعمال أساسي لتطوير الحوار الاجتماعي في اليمن. ويتضمن ذلك قدرة الشركاء الاجتماعيين على التأثير على السياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات إدارة العمل. وستسهّل منظمة العمل الدولية مشاركة منظمات أصحاب العمل والعمال في مناقشات السياسات والبرنامج الوطني للعمل اللائق وستساعد في تطوير توجه استراتيجي لصنع السياسات في المجالات التالية: التنمية المستدامة المعتمدة على الحقوق، تخفيف الفقر، العمل اللائق للنساء والرجال على أساس جدول أعمال العالمي للتشغيل؛ الحماية الاجتماعية التي تأخذ بالنوع الاجتماعي؛ المساواة بين الجنسين؛ الاقتصاد غير المنظم؛ والقضاء بشكل فاعل على عمل الأطفال.

وسيتم تقديم المساعدة لدعم إدارة المؤسسات الثلاثية، وفي ما يرتبط بتحسين منع النزاعات وآليات وعمليات حلّ النزاع، من خلال إعادة تفعيل الهيكل المؤسساتي لمجلس العمل الذي تم تأسيسه بقرار من مجلس الوزراء رقم ١٩٩٥/١٧٤ وتعديله رقم ١٩٩٧/١٧٦. ويحدد القرار دور مجلس العمل بتوفير التوصيات إلى الحكومة حول قضايا العمل بما فيها التشريعات وسياسات الأجور والتدريب المهني والضمان الاجتماعي. وقد أكد الشركاء الاجتماعيين إن مجلس العمل متوقف عن العمل منذ عام ٢٠٠١. وستساعد منظمة العمل الدولية الحكومة والشركاء الاجتماعيين على إعادة تصميم البنية المؤسسية للحوار الاجتماعي – مجلس العمل – ليكون فعالاً بشكل كامل، ويعزز مبدأ حرية التنظيم وتحسين الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وفعالية منع النزاعات وعمليات وآليات حلّ النزاع كعنصر مهم في عملية الحوار الاجتماعي. وستقوم منظمة العمل الدولية بتوفير الدعم لمجلس العمل ليكون أداة للحوار الاجتماعي في اليمن. حيث سيركز على تحسين الحوار لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، والقضايا العمالية، وترويج وتنفيذ تشريعات وسياسات عمل مناسبة، وإدارة عمل فعالة والتركيبة ثلاثية، والمفاوضة الجماعية. وستقوم باقتراح آليات مناسبة للوقاية من نزاعات العمل من خلال توفير البيئة الديمقراطية للنقاش والمشاركة والمفاوضات الثلاثية. وستقوم الحكومة والشركاء الاجتماعيون بتطوير مجلس العمل في المستقبل إلى مجلس اقتصادي واجتماعي.

وستبدأ المنظمة برامج الدعم التقني من خلال برامج لتطوير منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال للتوصل إلى أهدافهم من خلال الحوار الاجتماعي والتركيبة الثلاثية الضرورية للحصول توافق حول قضايا العمل والصعوبات الاجتماعية وتقوية مستوى التمثيل وخاصة في المؤسسات الصغيرة والقطاع غير المنظم وبين النساء بهدف التوافق مع معايير العمل الدولية والقضاء على التمييز في العمل والحق في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية من خلال تطبيق القوانين.

وستزوّد منظمة العمل الدولية بالدعم التقني لمنظمات أصحاب العمل جذباً للعضوية وللحفاظ عليها وستوفر خدمات ذات جودة للمؤسسات من مثل التشبيك والتدريب والمعلومات والنصح. وهناك حاجة لتعزيز مهارات التفاوض والترويج للمشاركة بفعالية أكبر في الحوار الاجتماعي. وسيتم التركيز أيضاً على تشجيع سيدات الأعمال.

وتشكّل منظمات العمال القوية والتمثيلية شروطاً مسبقة للمساهمة الفاعلة في العمل اللائق للجميع. فسيكون بناء قدرات منظمات العمال حجر الأساس للأنشطة الهادفة إلى تمتين الحوار الاجتماعي والبنية الثلاثية كوسيلة لتقديم جدول أعمال العمل اللائق. وسيكون تمثيل المرأة في مستويات صنع القرار ناحية مهمة من استراتيجية منظمة العمل الدولية.

وستزوّد منظمة العمل الدولية بالمساعدة في تنظيم العمال في الاقتصاد غير المنظم وسيتم التركيز على زيادة العضوية والقيادة من مجموعات العمال التي تعاني من سوء التمثيل.

المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء - عدد النقاشات حول السياسات والتي يشارك فيها العمال واصحاب العمل.	
النتائج	**الشركاء**
٢,١. تعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين في المشاركة الفاعلة في الحوار الاجتماعي وتأسيس النقابات والترويج لضمان تحقيق حقوقهم	١. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ٢. منظمات العمال ٣. منظمات أصحاب العمل ٤. منظمات الأمم المتحدة
٢,٢. تفعيل مجلس العمل للقيام بالدور المناط به	
٢,٣. تعزيز قدرات كافة الشركاء لرصد وتقييم وتنسيق البرامج وتعبئة الموارد	

الأولوية رقم ٢: تعزيز القدرات الوطنية لزيادة الفعالية وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية

٣- تقوية وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل أكبر عدد ممكن من العمال غير المشمولين وأسرهم

استراتيجية البرنامج

ستقوم المنظمة بتوفير الدعم التقني لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل كافة الأشخاص غير المشمولين من خلال توجهين أساسيين: (١) يركز الأول على تقوية البرامج الحالية للضمان الاجتماعي (٢) وتوفير الدعم بشكل تدريجي لزيادة نطاق الحماية الاجتماعية

يهدف التوجه الأول من الاستراتيجية إلى توفير الدعم للحكومة اليمنية لإصلاح وتقوية برامج الضمان الاجتماعي الحالية بهدف بناء الثقة في البرنامج ولدعم الجهود الحكومية لتوسيع نطاق الحماية. ستقوم منظمة العمل الدولية بتقديم المساعدة التقنية لتطوير الإدارة السليمة والرشيدة للمؤسسات للتأكد من استمرارية النظم الحالية من خلال برامجها الخاصة بالدراسات المالية والاكتوارية. بالإضافة إلى ذلك ستقوم المنظمة بتوفير الدعم التقني لتطوير التشريعات الخاصة بالتأمين وسياسات الضمان الاجتماعي وفق معايير العمل الدولية وتجارب الدولية الناجحة. وأما بخصوص بناء قدرات الوزارات ذات العلاقة (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الخدمة المدنية والتأمين) والشركاء الاجتماعيين، ستقوم المنظمة بتوفير دعم طويل الأمد ومباشر مثل تدريب في مجالات مثل مبادئ التأمينات الاجتماعية، معايير العمل الدولية، والإدارة السليمة لنظم الضمان الاجتماعي.

ويركز التوجه الثاني، الذي سيتزامن مع الأول، بهدف دعم توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعمال في الاقتصاد غير المنظم وعائلاتهم، وسيتم الاهتمام بشكل خاص بالمرأة العاملة في القطاع غير المنظم. حيث ستقوم المنظمة بتوسيع القاعدة التحليلية وتطوير أدوات للتخطيط لتوسيع قاعدة تغطية الضمان الاجتماعي لهذه الفئة. إن الميزانية الاجتماعية التي تقوم بها منظمة العمل الدولية تهدف إلى تقييم الموارد المتوفرة حاليا للحماية الاجتماعية من خلال مجموعة واسعة من البرامج المتوفرة، وتقييم نتائجها المالية والسياسات المقترحة من خلال التوقعات المالية القريبة والبعيدة المدى. وتقوم أيضا بدراسة وتقييم مدى فعالية النظم الحالية في التقليل من الفقر وتجربة طرق مختلفة للإصلاح.

وستقوم المنظمة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بالترويج للتأمين الصحي للعمال في القطاع الرسمي وغير المنظم وعائلاتهم.

وستقوم المنظمة بتقوية الحوار الوطني حول توسيع برامج الضمان الاجتماعي من خلال الوزارات ومؤسسات الضمان الاجتماعي والشركاء الاجتماعيين والجهات الأخرى ذات العلاقة. ويتضمن هذا كما دعم تنفيذ مشروع الحملة الوطنية الأولى لتوسيع التغطية التأمينية وتطبيق التأمين بالشمول تحت مظلة توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للجميع، وفي هذا المجال ستقوم المنظمة بورشة عمل ثلاثية وطنية حول توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للجميع.

المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء - نظام اداري ومالي فعال - نسبة السكان المستيفدين من الضمان الاجتماعي من خلال دفع الاشتراكات بشكل نظامي - زيادة نسبة السكان المستحقين لاستلام فوائد الضمان الاجتماعي - نسبة عدد العمال اليمنيين المستفيدين من الضمان الاجتماعي	
النتائج	**الشركاء**
٣,٢ تعزيز قدرة الحكومة في الحفاظ على الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاقه ليشمل أكبر عدد ممكن من العمال غير المشمولين واسرهم	– وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – وزارة الخدمة المدنية والتأمينات – مؤسسات الحماية الاجتماعية – الصندوق الاجتماعي للتنمية

	– منظمات أصحاب العمل – منظمات العمال – اللجنة الوطنية للمرأة – منظمات الأمم المتحدة

IV. تعزيز قدرات الحكومة على إنتاج فرص عمل جديدة

٤- تحسين إطار السياسات والقدرات المؤسسية لتحليل معلومات سوق العمل ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

استراتيجية البرنامج

دعمت منظمة العمل الدولية حكومة اليمن في تحضير الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ومسودة أولية لخطة عمل وطنية حول التشغيل في الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. وبموازاة ذلك، كانت منظمة العمل الدولية شريكاً في تنفيذ مشروع مموّل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "استراتيجية تطوير الموارد البشرية ونظم معلومات سوق العمل "بهدف تطوير القدرات الوطنية للتخطيط لتنمية الموارد البشرية عبر التأسيس لنظام معلومات عبر شبكة مكاتب التشغيل العامة وإجراء مسوحات سوق العمل والتحاليل المرتبطة بها. وبالبناء على إنجازات الدعم التقني لمنظمة العمل الدولية السابق والجاري، ستزوّد منظمة العمل الدولية بالمساعدة التقنية في المجالات التالية:

أ) مساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (NES، وخطة العمل المتصلة بها). وتحتاج الوزارة إلى تعزيز التعاون حول تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بين الوزارات الأساسية الأخرى والعمل بشكل خاص مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي من أجل إدماجها في خطة التنمية الوطنية. ولا بد أيضاً من أن تتم المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتشغيل من قبل مجلس الوزراء؛

ب) دعم وحدة معلومات سوق العمل والتحليل المؤسسة حديثاً في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتعزيز وتقوية العمل التقني لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على أساس استراتيجية الوطنية للتشغيل وتعزيز دور الوزارة في مسائل أساسية مرتبطة بالتشغيل وسوق العمل على نطاق أوسع مع حكومة اليمن؛

ج) دعم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في إصلاح مكاتب التشغيل العامة لتوفير خدمات وساطة سوق العمل أفضل على ضوء البطالة المرتفعة جداً في البلد حالياً. وستركز المساعدة على النواحي التالية: تقييم الهيكل التنظيمي وأداء مكاتب التشغيل وإجراءات عملها بهدف تحسين الإجراءات التنفيذية (التسجيل، وخدمات التوسط، والتحويل للتدريب) وتشبيك عمل مكاتب التشغيل مع مؤسسات التدريب وشبكة معلومات سوق العمل بهدف التوفيق بين العرض والطلب. وستزوّد أيضاً منظمة العمل الدولية بالدعم لبناء قدرات مكاتب التشغيل لتستجيب لاحتياجات العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة؛

د) سيتم إبلاء أهمية خاصة لتعزيز العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة تماشياً واتفاقيات منظمة العمل الدولية والأدوات والممارسات الجيدة.

المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء	
– نظم معلومات سوق عمل وفعال وإطار قانوني مناسب وتوفير المعلومات من الحكومة والشركاء الاجتماعيين والشركاء الآخرين – استعمال نظام معلومات سوق العمل لاصلاح سياسات سوق العمل – عدد الخبراء الوطنيين الذي تم تدريبهم للتخطيط وتنفيذ ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية	
النتائج	**الشركاء**
٤,١. إستكمال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل واعتمادها ووضعها قيد التنفيذ.	– وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – وزارة التخطيط والتعاون الدولي – منظمات أصحاب العمل – منظمات العمال – اللجنة الوطنية للمرأة – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٤,٢. تأسيس وحدة معلومات سوق العمل والتحليل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتعزيزها لترصد التطورات في سوق العمل وفي تنسيق تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل	

٥– تطوير الإطار المؤسسي والآليات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنفيذ ثقافة المبادرة الذاتية

استراتيجية البرنامج

يشكّل غياب البيئة الممكّنة التي تيسّر وتشجّع تأسيس الشركات الجديدة أحد العراقيل الأساسية لتنمية المؤسسات. وستعمل منظمة العمل الدولية على تعزيز سياسات مؤاتية وبيئة تنظيمية لتطوير المؤسسات وتوسيع نطاق تلك القائمة. وسيتم تنفيذ الاستراتيجيات والأدوات لتعزيز ثقافة المبادرة الذاتية في اليمن. وستقوم المنظمة باستطلاع إمكانية البدء ببرامج خدمات تطوير الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الاحتياجات الوطنية ومن خلال تطوير برنامج ومنهاج وطني لإدارة الأعمال ومتابعة الخدمات، بالإضافة إلى بناء قدرات المدربين والخبراء الوطنيين.

وقد طوّرت منظمة العمل الدولية برنامج "تعرّف إلى عالم الأعمال" وهو يضمّ مجموعة من المواد التدريبية لتعليم المبادرة الذاتية. ويبني مفهوم "تعرّف إلى عالم الأعمال" على تجربة منظمة العمل الدولية الناجحة في المجال حيث اعتمدته في أكثر من ٢٠ بلداً ومؤخراً في سوريا وعُمان. وتهدف رزمة برنامج "تعرّف على عالم الأعمال" إلى تطوير مهارات المبادرة الذاتية وتحضير الطلاب والمتدربين ليس على تأسيس مؤسستهم الخاصة، ولكن أيضاً على العمل بشكل منتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتطوّر منهجية تدريب برنامج "تعرّف إلى عالم الأعمال" بين الشباب مهارات المبادرة الذاتية والمعرفة الخاصة الضرورية للعمل للحساب الخاص ولإنشاء المؤسسات الصغرى والصغيرة. وتكمن الأهداف الفورية لمفهوم تدريب برنامج "تعرّف على عالم الأعمال" في التوعية على العمل في المؤسسات والعمل الخاص كخيار للحياة المهنية للمتدربين مع تطوير السلوك الإيجابي إزاء المؤسسة والعمل الخاص وتوفير

المعرفة والخبرة بشأن المواصفات المطلوبة والتحديات للبدء في مؤسسة ناجحة وتشغيلها ولتحضير المتدربين للعمل بشكل منتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
وستركّز استراتيجية تنفيذ "تعرّف إلى عالم الأعمال" في اليمن على التطبيق في التدريب الثانوي والمهني وفي التعليم العالي. وسيتمّ تحضير مسودة مشروع بالتشاور مع الشركاء الوطنيين، ويتم البحث عن تمويل للتنفيذ.

المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء	
- تقيم البيئة التشريعية وتوصيات حول السياسات واضحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - عدد موفري الخدمات الوطنية اللذين يستعملون ادوات منظمة العمل الدولية - عدد المدارس والمراكز التدريبية الذي اعتمدت منهاج اعرف عالم العمل	
النتائج	**الشركاء**
٥,١. تعزيز ثقافة المبادرة الذاتية بين الشابات والشبان	– وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – وزارة التعليم المهني والتقني – منظمات أصحاب العمل – منظمات العمال – منظمات الأمم المتحدة – الصندوق الاجتماعي للتنمية
٥,٢ البدء بتوفير خدمات تطوير الأعمال وبناء القدرات الوطنية لتقديم الخدمات	

٦– تعزيز تنافسية المرأة ووصولها للأنشطة المولّدة للدخل في سوق العمل

استراتيجية البرنامج

يشغل التدريب المهني في اليمن قسماً صغيراً نسبياً من مجموع هيكل التعليم في وقت تبرز فيه الحاجة الملحّة لهكذا تعليم ذات روابط مباشرة بسوق العمل. وحالياً يعمل ٦٦ مركزاً ومن المتوقع فتح ١٥ مركزاً جديداً. وهناك سوء تمثيل للنساء وخريجات التدريب المهني والتعليم التقني في هذا النظام (٣%) حتى مع الأخذ بعين الاعتبار المعاهد التي تعلّم النساء وحسب. وفي حين تُذكر القيود على الحركة غالباً كسبب لهذه المشاركة المتدنية، فلا شك أيضاً في أن استجابة البنية التدريبية لا تتكيّف والنظرة المتغيرة لتربية المرأة وعملها في اليمن. وفي المراكز، فإن طبيعة التدريب المستهدف للمرأة يرتكز على مهارات العمل المنزلي التقليدية المرتبطة بتوزيع العمل بين الجنسين على الأسرة (الحياكة والخياطة والتطريز والتجميل وتصفيف الشعر، إلخ.) التي فيها تخمة مع عائدات محدودة والتي لا ترتبط إلى حدّ ما بسوق العمل من ناحية الطلب (ولو كان محدوداً) القائم. وبالفعل، فإنّ التوزيع على الجنسين في عمل الأسر والنظام التربوي يُترجمان في توزيع مماثل في سوق العمل.

ولمعالجة المسائل المذكورة آنفاً، سيتم إدخال تدابير جديدة لضمان دخول المرأة إلى سوق العمل، بما في ذلك توفير خدمات إستشارة للتوظيف والبحث عن وظائف والمهارات الحياتية (القيادة، التواصل، المفاوضة والثقة بالذات) ومهارات المعيشة التي سوف تُضخّ في التدريب، على المهارات العادية خاصة للخريجات الشابات لتجهيزهن بفهم أفضل لسوق العمل. وتكتسي المهارات الحياتية قيمة مضافة مهمة

بشكل خاص للنساء الشابات عموماً والنساء المثقفات خصوصاً اللواتي يجدن صعوبة في اختراق سوق العمل وفي التفاوض على شروط عمل آمنة/سليمة متى دخلن سوق العمل.

ولا بد من توزيع الوظائف تكميلاً للتدريب على المهارات التقنية ومهارات المعيشة/العيش عبر برامج مدعومة نقداً للتدريب على الوظائف وذلك لتخطي العراقيل المرتبطة بالنظرة الاجتماعية والثقافية (للمرأة نفسها ولأصحاب العمل والزبائن وسوق العمل عموماً). ويزوّد توزيع الوظائف والبرامج المدعومة نقداً بثلاثة أشهر من الإعانات للأجور للخرّيجين الذين يُرسلون لدورات تدريب في الوظيفة في حين يدفع صاحب العمل الأجور للأشهر ال ٩ المتبقية من العام.

ونظراً للدروس المستخلصة من خلال التعاون الماضي وبناء على إنجازات مشروع التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية السابق والقائم، فإنّ منظمة العمل الدولية سوف تهدف إلى تعزيز التدخلات العديدة لتحسين وضع تشغيل المرأة في اليمن. حيث سيعتمد الجيل الجديد من المشاريع نهجاً مركّزاً على الحقوق لتحديد سياق النتائج والمُخرجات من المرحلة الثانية من مشروع منظمة العمل الدولية/وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الناجح حول تعزيز العمل اللائق والمساواة بين الجنسين في اليمن ضماناً لاستكمال الأنشطة الرئيسية للمشروع.

أيضاً وفيما ركّز الجيل الأول لمشروع منظمة العمل الدولية/وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تعزيز العمل اللائق والمساواة بين الجنسين في اليمن على النساء الحضريات والاستخدام الحضري في المحافظات الخمس، فإنّ الجيل الثاني من المشروع سوف يركّز على تعزيز فرص النساء الريفيات في إنتاج الدخل والعمل للحساب الخاص في سوق العمل في ما يتماشى والتغيرات الاقتصادية في اليمن.

وسيوفر البرنامج الوطني للعمل اللائق فرصا لتحسين النظرة إلى النساء العاملات في عالم العمل ويحدّد المجموعات المستهدفة الرئيسية حيث تكثر حالات عدم أمان الدخل والضعف الاقتصادي (النساء الريفيات، النساء الشابات، النساء ذوي الإعاقة والنساء العاملات المهاجرات).

وتترك بنية سوق العمل اليمني والعدد الكبير للوظائف في الاقتصاد غير المنظم غالبية العمال من دون الأشكال الأساسية للحماية الاجتماعية. ونظراً لعدم مواءمة تغطية الحماية الاجتماعية، فعلى الأرجح أنّ عمالاً كثر – سيّما النساء، والشباب وذوي الإعاقة – سينتهي بهم المطاف في الفقر.

وتعتمد المساعدة المقترحة على القرار الخاص بالعمل اللائق والاقتصاد غير المنظم (مؤتمر العمل الدولي ٢٠٠٢) ومتابعة مبادرة البرنامج المركزي ٢٠٠٦–٢٠٠٧ حول الاقتصاد غير المنظم. ويشكّل تحسين وضع الاقتصاد غير المنظم مساهمة رئيسية لتخفيف الفقر ومفتاح لإنجاز هدف تخفيض الفقر بالنصف بحلول ٢٠١٥ كما حُدّد في الهدف الإنمائي للألفية الأول.

وقد ركّزت الدراسة حول ميزات النساء العاملات في الاقتصاد غير المنظم[١٢] على وضع المرأة والرجال العاملين في الاقتصاد غير المنظم. ويتقاضى الفقراء العاملون في الاقتصاد غير المنظم أجوراً متدنية في أشكال غير آمنة من التشغيل مما يُصعّب كسب دخل كافٍ للخروج من الفقر. وقلّما يتنظّم العمال في هذا

[12] عبدالله حزأ الخطيب، ميزات اليمنيات العاملات في الاقتصاد غير النظامي، ٢٠٠٦.

القطاع، نساء ورجالاً، في نقابات، تعاونيات أو منظمات في المجتمعات المحلية في اليمن. ولا يمكنهم الوصول إلى الخدمات الحكومية أو خدمات مؤسسات رسمية أخرى من مثل نقابات العمال وأصحاب العمل. وفي اليمن حيث يتم العمل على تطوير سياسات تخفيف الفقر، لا تتم معالجة موضوع التشغيل في الاقتصاد غير المنظم بشكل جوهري.

وإنّ حوار السياسات وبرامج العمل المباشر والأبحاث والإحصاءات المركّزة على الاقتصاد غير المنظم محدودة في اليمن. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، شهد اليمن إزدياداً في مشاريع الجهات المانحة المصمّمة لتوفير التمويل الصغري و/أو خدمات تطوير الأعمال للمؤسسات الصغرى. وفي حين أن غالبية زبائن التمويل الصغري من الفقراء العاملين، فإنّ هذه الخدمات لم تستهدف المؤسسات الأصغر حجماً سيما تلك التي تديرها النساء. كما أنها لم تتضمن إستجابة منتظمة للحاجات الملحة من مثل الحماية الاجتماعية والتأمين ومساعدة العمال والأسر في الاقتصاد غير المنظم. والمجال محدود لرفع صوت العاملين في هذا القطاع غير الرسمي في الساحة المؤسسية وساحة السياسات حيث تُعالج المواضيع الأهم لحياتهم من مثل التشغيل والفقر وتطوير المؤسسات.

ويؤكد البرنامج على ضرورة إيلاء أهمية خاصة للاقتصاد غير المنظم في التخطيط للتنمية المستقبلية في اليمن. فإنّ قطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة الذي يتضمن إلى حدّ كبير مؤسسات غير نظامية وسوق العمل الذي يتضمن إلى حدّ كبير العاملين في هذا القطاع يستحقان استعراضاً متأنٍ أكثر في اليمن. وتشير خلاصات التقرير إلى أنّ المؤسسات والعمال في هذا الاقتصاد يحتاجون إلى الدعم عبر مجموعة من الاستراتيجيات التي تتضمن التدريب والتنظيم وتوفير التمويل الصغري وخدمات تطوير الأعمال إضافة إلى تسهيل الأنظمة. إلا أنه من المهم أن نلحظ أن الاقتصاد غير المنظم في اليمن، وفي حين أنه يزوّد بفرص للفقراء والعاطلين عن العمل، إلا أنه يحتاج إلى برامج وسياسات متنوعة لمختلف المجموعات العاملة فيه.

ولتقليص هشاشة العاملين في الاقتصاد غير المنظم، سوف تطوّر منظمة العمل الدولية نهجاً متكاملاً يجمع بين تعزيز التشغيل والحماية الاجتماعية وحماية العمل، بما في ذلك الأخذ بالحقوق والتمثيل. وستساعد منظمة العمل الدولية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمديرية العامة للمرأة العاملة، ومنظمات أصحاب العمل والعمال، في دعم العاملين لحسابهم الخاص وفي المؤسسات الصغرى والصغيرة وغيرهم من العاملين في الاقتصاد غير المنظم.

المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء - زيادة عدد النساء الرائدات اللواتي استفدن من القروض الصغيرة - زيادة نسبة النساء اللواتي استفدن اقتصاديا في اليمن	
النتائج	**الشركاء**
٦,١. تعزيز قدرات الحكومة على تطوير برامج التدريب المركّزة على الطلب في مجالات المهارات غير التقليدية وتعزيز ثقافة المبادرة الذاتية	– وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – وزارة التدريب المهني والتقني – منظمات أصحاب العمل

٦,٢. تطوير وتنفيذ مشروع ريادي لدعم تعاونيات النساء ومبادرات العمل للحساب الخاص	– منظمات العمال – اللجنة الوطنية للمرأة
٦,٣. تعزيز القدرات الوطنية لإدماج المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في العمل	– إتحاد النساء اليمنيات – منظمات الأمم المتحدة

٥– الاستراتيجية الإعلامية للبرنامج الوطني للعمل اللائق

سيتم تطوير استراتيجية إعلامية لتعزيز البرنامج الوطني للعمل اللائق في اليمن. ويكمن الهدف الإجمالي في هذه استراتيجية إلى تسليط الضوء على أهمية العمل اللائق في تخفيف الفقر والتنمية المستدامة ويسلّط الضوء أيضاً على العلاقة بين جدول أعمال العمل اللائق والأهداف الإنمائية للألفية. وسيتم تطوير رسائل إعلامية ومواد التدريبية في اللغة العربية لتجهيز صانعو السياسات ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والشركاء الاجتماعيين بالمواد الضرورية لتعزيز العمل اللائق.

٦– التنفيذ والإدارة

سيتم تطوير خطة تنفيذ مفصّلة وستشكّل أداة الرصد والمتابعة الرئيسية للبرنامج الوطني للعمل اللائق. وستحدّد الأنشطة والمهل الزمنية والموارد الضرورية فضلاً عن مؤشرات التنفيذ. وسيتم تحديثها على أساس منتظم. وسيُدار البرنامج من المكتب الإقليمي في بيروت بدعم وتنسيق عن كثب مع مختلف الدوائر التقنية في الرئاسة ومركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية في تورينو.

وعلى المستوى الوطني، سيتم رصد البرنامج الوطني للعمل اللائق عبر لجنة ثلاثية يتمّ تأسيسها بالاعتماد على آليات التنسيق الفعالة من خلال مشروع ترويج العمل اللائق في اليمن. وستعيّن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فريقاً لضمان تنسيق الأنشطة. وستنسّق منظمة العمل الدولية العمل مع كافة المشاريع والبرامج للبناء على قدرات منظمة العمل الدولية الراهنة في اليمن. فضلاً عن ذلك، سوف يشارك خبراء دوليون ووطنيون آخرون في تنفيذ المخرجات المحددة خلال البرنامج.

وستُستخدم الموارد من منظمة العمل الدولية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في العمل التحضيري المطلوب. وستوفر الحكومة والشركاء الاجتماعيون الموظفين الخبراء لاستعراض العمل المُنجز من منظمة العمل الدولية. كما سيزوّدون أيضاً بالموقع الضروري والدعم الإداري المطلوب. وقد أكد ت الأطراف الثلاثة التزامها بالشروع في المتابعة الضرورية لتحقيق النتائج المتوقعة.

٧– رصد الأداء وترتيبات التقييم

سيتم إنشاء نظام متابعة خاص للبرنامج مركّز على النتائج يحدّد المؤشرات والأهداف ومنهجية جمع البيانات بهدف تعديل وتطوير المؤشرات الذي تم تحديدها في الوثيقة حيث سيتم تعديلها وفق معايير الفروق بين الجنسين، وخاصة أن نعظم هذه المعايير تم إدماجها في الإطار التنموي لمساعدات الأمم المتحدة وخطة المتابعة والتقييم والتي ستسهل عملية جمع المعلومات. وسيتم تحقيق التكامل في التأسيس لنظام متابعة وسيجري ذلك ضمن مكوّن بناء القدرات للبرنامج لعناصر الرصد والتقييم.

وسيتم الشروع أيضاً في استعراض سنوي للبرنامج الوطني للعمل اللائق وسيخضع البرنامج لتقييم مستقل بالتعاون مع قسم التقييم في الرئاسة. ويمكن إدخال التعديلات للتكييف والتغيّر والتحسين عند الضرورة وضمان اتساق البرنامج والاستجابة للأولويات الوطنية. وسوف توفّر الحكومة والشركاء الاجتماعيون الموظفين الخبراء لمتابعة العمل الذي سوف تنجزه منظمة العمل الدولية. كما سوف تزوّد بالأماكن الضرورية والدعم الإداري المطلوب.

سيتم تحديث ومتابعة المعلومات وخطة التنفيذ والإنجازات كل ستة أشهر بالتشاور وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين. وستُستخدم الدروس المستخلصة خلال مرحلة التقييم للتكييف عند الضرورة وللتخطيط والبرامج في الأنشطة المستقبلية. وستُستخدم بعثات المكتب الإقليمي وخبراء منظمة العمل الدولية وتقاريرهم الداخلية كجزء من عملية التقييم والمتابعة.

٨- الموارد المالية اللازمة

تم تحديد الميزانية اللازمة لتنفيذ أهداف البرنامج الوطني للعمل اللائق كما تم ذكره في الآتي والبرنامج التنفيذي التفصيلي. ستقوم منظمة العمل الدولية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتوفير الميزانية للبدء بالتحضيرات اللازمة لتنفيذ البرنامج، وبشكل خاص النتائج ١ و٢ و٤، كما سيتم الاستفادة من الميزانية التكميلية. وستقوم المنظمة بإعداد استراتيجية لتمويل البرنامج كجزء أساسي من الاستراتيجية الإعلامية. كما تقوم المنظمة بإعداد مشاريع تعاون تقني وفق النتائج المتوقعة من البرنامج الوطني للعمل اللائق بهدف المحافظة على الإنجازات التي تم تحقيقها من خلال برامج المساعدات التقنية السابقة التي قامت المنظمة بتوفيرها، مثل مشروع الترويج للعمل اللائق والمساواة بين الجنسين الذي نفذ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بتمويل من الحكومة الهولندية بقيمة ١،٠٠٠،٠٠٠ ودعم الاستراتيجية الوطنية وإطار البرامج للقضاء على أسوء أشكال عمل الأطفال في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، ومشروع المناصرة والترويج للسياسات والشبكات حول المرأة العاملة في القطاع الزراعي وقطاع الصحة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بتمويل من الحكومة الهولندية ١٢٧،٨٣٩ دولار أمريكي.

وتقوم المنظمة بمناقشة مع بعض المانحين لتمويل مشاريع القضاء على عمل الأطفال، ومشروع نظم سوق معلومات العمل، وبرنامج لدعم اتحاد نقابات العمال.

وقد قام الصندوق الاجتماعي للتنمية مشكوراً بتمويل "مشروع برنامج اعرف عن العمل" الذي سينفذ بالتعاون مع وزارة التربية، ووزارة التعليم التقني والتدريب المهني، ووزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

ستقوم منظمة العمل الدولية بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بغية توفير تمويل لإدارات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مثل وحدة عمل الأطفال، وإدارة سوق العمل والمرأة العاملة بهدف استمرارية البرامج التي تدعمها المنظمة.

النتائج المتوقعة	الكلفة التقديرية
١. تعزيز الإطار القانوني وقدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على تنفيذ وتطبيق القوانين وفق معايير العمل الدولية	**$1,610,000**
٢. تحسين مشاركة العمال وأصحاب العمل في صياغة السياسات عبر الحوار الاجتماعي	**$1,050,000**
٣. تقوية توسيع نطاق تغطية الأمن الاجتماعي ليشمل كافة السكان	**$1,950,000**
٤. حسين إطار السياسات والقدرات المؤسسية لتحليل معلومات سوق العمل ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل	**$779,000**
٥. تطوير الإطار المؤسسي والآليات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنفيذ ثقافة المبادرة الذاتية	**$480,000**
٦. تعزيز تنافسية المرأة ووصولها إلى الأنشطة المولّدة للدخل في سوق العمل	**$1,885,241**
المجموع	**$7,754,241**

البرنامج الوطني للعمل اللائق في اليمن : البرنامج والإطار التنفيذي للفترة 2008 - 2010

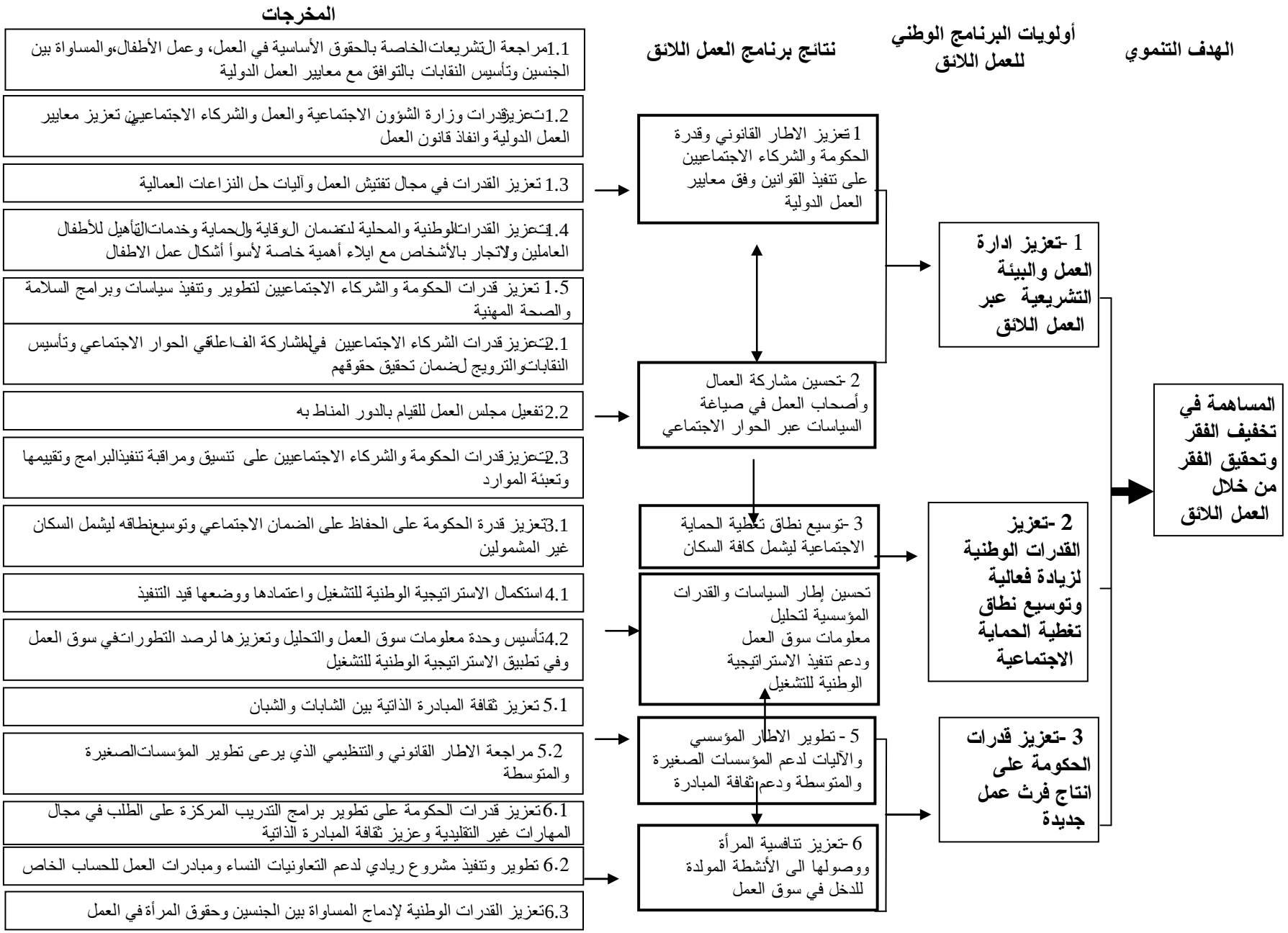

الملحق رقم ٢: علاقة البرنامج الوطني للعمل اللائق مع الخطط التنموية الوطنية والمساعدات التنموية للأمم المتحدة

أولوية البرنامج الوطني للعمل اللائق ١: تطوير إدارة العمل والبيئة التشريعية وفق معايير العمل الدولية				
نتائج البرنامج الوطني DWCP	**العلاقة مع الخطط التنموية الوطنية ونتائج ومخرجات برنامج المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة UNDAF ٢٠٠٧-٢٠١١**	**العلاقة المباشرة مع برنامج ميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩**	**الشركاء الاستراتيجيون**	**الجهة المسؤولة عن التنفيذ**
١- تعزيز الإطار القانوني وقدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على تنفيذ القوانين وفق معايير العمل الدولية.	**الخطة الخمسية الثالثة والقضاء على الفقر** تحسين الحكم السليم واللامركزية تحسين التنمية البشرية والحماية الاجتماعية **نتائج برنامج UNDAF ١** **الحكم السليم** تحسين القدرات المؤسسية في الدولة والمجتمع المدني بهدف تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان الدولية المصدقة (١,١, ١,٢, ١,٤)ي	**نتائج فورية مشتركة** تعزيز قدرات الدول الأعضاء لتطوير ممارسات تعكس المبادئ الأساسية والحقوق في العمل **نتائج فورية ١c١** تحسين قدرات الحكومة والشركاء الاجتماعيون والشركاء التنمويين لتطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات تركز على تقليل عمل الأطفال **نتائج فورية 3١b** تعزيز قدرات الحكومة والشركاء الاجتماعيون لتطوير قدراتهم في تطوير	- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - الاتحاد العام لنقابات العمال -منظمات أصحاب العمل -هيئات الأمم المتحدة - وزارة الصحة - وزارة الزراعة إدارة تفتيش العمل -UNICEF مكتب الأمم المتحدة للطفولة	- المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت - مركز التدريب في تورينو ايطاليا -قسم الحوار الاجتماعي، الرئاسة - قسم شؤون المرأة العاملة، الرئاسة

		السياسات والبرامج حول تحسين ظروف العمل والسلامة والصحة المهنية **نتائج فورية مشتركة** تعزيز قدرة الدول على القيام بتفتيش العمل **نتائج فورية مشتركة** تعزيز قدرات الدول الأعضاء لتطوير سياسات وبرامج متكاملة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في عالم العمل		– قسم معايير العمل الدولية – قسم السلامة والصحة المهنية في الرئاسة
٢ –تحسين مشاركة العمال وأصحاب العمل في صياغة السياسات عبر الحوار الاجتماعي	**الخطة الخمسية الثالثة والقضاء على الفقر** تحسين الحكم الرشيد، و اللامركزية وتقوية الشراكة مع الشركاء التنمويين **نتائج برنامج UNDAF ١ الحكم السليم** تحسين القدرات المؤسسية في الحكومة والمجتمع المدني بهدف تصديق معاهدات حقوق الإنسان الدولية المصدقة نتائج UNDAF ٢،٤،١ و ٢،٤،٢	**نتائج فورية 4a** منظمات تمثل أصحاب العمل والعمال قوية وفعالة **نتائج فورية** 4b قدرة الشركاء الاجتماعيين على التأثير في القرار الاقتصادي والاجتماعي واعتماد سياسات الحكم الرشيد **نتائج فورية 4c** حوار ثلاثي الأطراف واسع النطاق في صنع السياسات، وإصلاح قانون العمل وتطبيقه	–وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل –الاتحاد العام لنقابات العمال –منظمات أصحاب العمل	– قسم الحوار الاجتماعي، الرئاسة – قسم إعلان المبادئ في المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية – قسم معايير العمل الدولية

أولوية البرنامج الوطني للعمل اللائق ٢: تعزيز القدرات الوطنية لزيادة فعالية وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية				
نتائج البرنامج الوطني DWCP	**العلاقة مع الخطط التنموية الوطنية ونتائج ومخرجات برنامج المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة UNDAF ٢٠٠٧-٢٠١١**	**العلاقة المباشرة مع برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩**	**الشركاء الاستراتيجيون**	**الجهة المسؤولة عن التنفيذ**
٣- توسيع نطاق تغطية الأمن الاجتماعي ليشمل كافة السكان	**الخطة الخمسية الثالثة والقضاء على الفقر** تحسين التنمية البشرية والحماية الاجتماعية **نتائج برنامج UNDAF ٣** **السكان والخدمات الاجتماعية الأساسية** تحسين قدرات الحكومة للوفاء بالتزاماتهم نحو المواطنين حول الحقوق وتوفير خدمات اجتماعية أساسية تعتمد على المساواة بما في ذلك الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والحماية الاجتماعية نتائج UNDAF ٣,٣	**نتائج فورية مشتركة 3a** وصول عدد أكبر من الأشخاص لنوعية أفضل من خدمات الضمان الاجتماعي **نتائج فورية مشتركة** زيادة قدرات الشركاء الثلاث لتطوير سياسات متكاملة لتطوير الاقتصاد غير المنظم وإدماجه في الاقتصاد النظامي	- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل -الاتحاد العام لنقابات العمال - منظمات أصحاب العمل - منظمة الصحة العالمية - هيئات الأمم المتحدة	-المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت -مركز التدريب في تورينو - ايطاليا - قسم الضمان الاجتماعي في الرئاسة

أولوية البرنامج الوطني للعمل اللائق ٣: تعزيز قدرات الحكومة على إنتاج فرص عمل جديدة				
نتائج البرنامج الوطنيDWCP	**العلاقة مع الخطط التنموية الوطنية ونتائج ومخرجات برنامج المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة UNDAF ٢٠٠٧-٢٠١١**	**العلاقة المباشرة مع برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩**	**الشركاء الاستراتيجيون**	**الجهة المسؤولة عن التنفيذ**
٤- تحسين إطار السياسات والقدرات المؤسسية لتحليل معلومات سوق العمل.	**الخطة الخمسية الثالثة والقضاء على الفقر** الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح بهدف تشجيع النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل **نتائج برنامج UNDAF ١** **النمو الداعم للفقراء** تعزيز ودعم السياسات الاقتصادية والإطار المؤسساتي والبيئة التنفيذية (١,١، ١,٢، ٢,١، ٢,٣)	**نتائج فورية مشتركة a٢** سياسات متناسقة لدعم النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل والتقليل من الفقر	- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - الاتحاد العام لنقابات العمال - منظمات أصحاب العمل - وزارة التخطيط والتعاون الدولي - وزارة التجارة والصناعة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	- المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت - قسم سياسات التشغيل بالرئاسة - مركز التدريب في تورينو

٥-تطوير الإطار المؤسسي والآليات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنفيذ ثقافة المبادرة الذاتية.	**الخطة الخمسية الثالثة والقضاء على الفقر** الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح بهدف تشجيع النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل **نتائج UNDAF ١** **النمو الداعم للفقراء** تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والأسر الريفية والوصول إلى الأمن الغذائي من خلال الوصول المتساوي للموارد والخدمات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (٣،٢)	**نتائج فورية 2c1** زيادة قدرات الشركاء الثلاث والمنظمات الأخرى لتطوير سياسات وأنظمة تولد فرص عمل أفضل في مشاريع وتعاونيات مستدامة	-وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل -الاتحاد العام لنقابات العمال -منظمات أصحاب الأعمال -وزارة التجارة والصناعة -وزارة التخطيط والتعاون الدولي -الصندوق الاجتماعي للتنمية	SEED - مركز التدريب في تورينو،ايطاليا - المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت
٦-تعزيز تنافسية المرأة ووصولها إلى الأنشطة المولّدة للدخل في سوق العمل.	**الخطة الخمسية الثالثة والقضاء على الفقر** تمكين المرأة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية **نتائج UNDAF ١** **المساواة بين الجنسين وتمكين النساء** تعزيز الإطار المؤسساتي للتأكيد على ان المرأة والطفلة يحصلون على حقوق متساوية (١،١، ١،٢، ١،٣، ١،٤، ١،٥, ١،٦)	**نتائج فورية مشتركة** تعزيز قدرات الدول الأعضاء لتطوير سياسات وبرامج متكاملة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في عالم العمل	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل -الاتحاد العام لنقابات العمال -منظمات أصحاب الأعمال -وزارة التعليم التقني والتدريب المهني -وزارة التخطيط والتعاون الدولي - هيئات الأمم المتحدة	-المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت - مركز التدريب في تورينو ايطاليا - قسم شؤون المرأة العاملة، الرئاسة - قسم معايير العمل الدولية في الرئاسة

التوقيع على الوثيقة

الجمهورية اليمنية
صنعاء، ٣٠ يوليو/تموز ٢٠٠٨

الأستاذ محمد عبدو سعيد
رئيس الإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية

التاريخ.....

التوقيع .....

الاستاذ محمد محمد الجدري
رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال

التاريخ.....

التوقيع .....

الأستاذة ندى الناشف
المدير الاقليمي، المكتب الاقليمي للدول العربية
منظمة العمل الدولية
التاريخ.....

التوقيع .....

الدكتورة أمة الرزاق علي حُمد
وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل

التاريخ .....

التوقيع .....